العـــــدل اللغـــوي
دراسة صوتية صرفية

☜ إعـداد

د. عبد الناصر محمود عيسى

أستاذ علم اللغة المساعد بقسم اللغة العربية

كلية الآداب – جامعة أسيوط

مقدمة

يُفاضل المتكلم العربي في كلامه بين أصواته وصيغه وتراكيبه ، فيختار منها ما يلائم ذوقه ، ويسهل النطق به على لسانه ، ويؤدي معنى إضافيًا يرغب في الوصول إليه بأقل عدد من الحروف والكلمات . وهذه الطريقة التي يتم من خلالها ترك صوت أو كلمة إلى غيرهما ، وتفضيل الثاني علي الأول في الاستعمال هو ما سميناه في هذا البحث بالعدل اللغوي.

وقد تناول البحث أغراض المتكلم العربي وأهدافه من عدوله عن صوت إلى آخر أو لفظ إلى غيره ، وذكر منها : تحقيق السهولة والتيسيرفي النطق ،أو إيثار الخفة في اللفظ والمبالغة في المعنى ، أو تحقيق العلمية ونفي ما عداها إلى غير ذلك من الأغراض .

واقتضت طبيعة هذا البحث أن ينقسم إلى مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة. في التمهيد تمَّ التعريف بالعدل اللغوي في اللغة والاصطلاح ، وبيان أقسام العدل وأوزانه وأغراضه وكيفيته ، وسبب كونه مانعًا للاسم من الصرف مع سبب آخر ، وتناول الفصل الأول صور العدل المختلفة في الأصوات العربية الصائتة والصامتة ، مع بيان أسباب العدول عن صوت إلى غيره ، كتحقيق المماثلة الصوتية أو المخالفة بين الأصوات المضعَّفة ، إلى غير ذلك من الأسباب . وفي الفصل الثاني تم تناول صور العدل اللغوي في الأبنية ، كأبنية الأعلام والصفات والمصادر والظروف والأفعال وأسمائها وغير ذلك، وفي الخاتمة تم تلخيص أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج وتوصيات. هذا ، وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب .

الباحث

تمهيـــــد

تعريف العدل لغة واصطلاحاً:

العدلُ في اللغة مصدر من قولهم : عدل عن الشيء أو عن الطريق يعدل عدلاً وعدولا، أي: حاد عنه ومال، ومن ذلك قولهم: عدل الفحل عن الإبل إذا ترك الضراب، كما قالوا: عدلتُ فلاناعن طريقه ، أي رددته، وعدلتُ الدابة عن وجهتها، أي: رددتها، وأما قولهم: عدلتُ إليه عدولا فيعني: رجعت، ومنه قولهم: عدلتُ الدابة إلى موضع كذا، أي: أرجعتها إليه[1].

والعدلُ في اصطلاح اللغويين [2]: يعني تحويل اللفظ من حالة لفظية إلى أخرى، مع بقاء المعنى الأصلي، بشرط ألا يكون هذا التحويل عن طريق القلب نحو أيس مقلوب يئس، أو عن طريق تسكين المتحرك للتخفيف نحو قولهم : فَخْذ بتسكين الخاء مخففا من فَخِذ بكسرها[3]، أو عن طريق الإلحاق، كقولهم: كوثر بزيادة الواو لإلحاقها بجعفر أو عن طريق التصغير، كقولهم: رجيل، تصغير رجل، لغرض التحقير أو غير ذلك[4].وعرَّفه ابن جني بأنه ضرب من التصرف، وفيه إخراج للأصل عن بابه إلى الفرع[5] ويعرفه العكبري بأنه إقامة بناء مقام بناء آخر من لفظه، فالمعدول عنه أصل للمعدول[6]. أما عبد القاهر فعرفه بقوله: " العدل: أن يعدل باللفظ عن وجهه

---

[1] لسان العرب (عدل) ١١/ ٤٣٤ - ٤٣٥.

[2] والعدل في اصطلاح الفقهاء يعني اجتناب الكبائر وترك الصغائر، أو هو مصدر بمعني العدالة ويقصد بها الاعتدال والاستقامة والتوسط مع الميل إلى الحق، معجم التعريفات ١٢٤.

[3] وهذا لا ينفي كون تخفيف اللفظ أحد أغراض العدل اللغوي.

[4] معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٤٧- ١٤٨ والنحو الوافي ٤/ ٢٢٢ ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض ٢٠٤.

[5] الخصائص ١/ ٥٢.

[6] اللباب ١/ ٥٠٢.

مع قصده إليه"[٧] وقال أيضاً: فحد العدل كما تقدم من أنك تذكر لفظًا والمراد غيره"[٨].

وعرفه ابن الحاجب بأنه إخراج الاسم عن صيغته الأصلية تحقيقًا أو تقديرًا ، حيث يقال : اسم معدول ، أي : مصروف عن بنيته ، قال الرضي " والعدول : الانصراف أو الخروج" [٩]. أما أبو حيان (وتبعه ابن عقيل والسيوطي) فيري أن العدل اللغوي يعني صرف لفظ أولي بالمسمي إلى آخر، وهو فرع عن غيره، لأن أصل الاسم ألا يكون مخرجا عما يستحقه بالوضع لفظا أو تقديرا[١٠]. وأما صدر الأفاضل فعرفه بقوله:" أن يكون للاسم صيغة فتعدله عنها إلى صيغة أخرى كقولك: عمر وزفر ، والأصل: عامر وزافر" [١١].ويربط ابن يعيش بين العدل اللغوي والاشتقاق، حيث عرف العدل بأنه اشتقاق اسم من اسم عن طريق التغيير له، وذلك نحو اشتقاق عمر من عامر، حيث يكون المشتق فرعًا عن المشتق منه . ثم عاد ليفرق بين العدل وبين الاشتقاق العام الذي يكون لمعني آخر أخذ من الأول كضارب من ضرب ، فقال : " فهذا ليس بعدل... لأنه اشتق من الأصل بمعني الفاعل، وهو غير معني الأصل الذي هو الضرب"[١٢]. ثم يعرف العدل بقوله:" والعدل هو أن تريد لفظا، ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظًا ، والمراد غيره"[١٣].

---

(٧) المقتصد ٢/ ١٠١٥.
(٨) السابق ٢/ ١٠١٤.
(٩) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ١/ ١١٣.
(١٠) الارتشاف ٢/ ٨٥٥ والهمع ١/ ٨١ والمساعد ٧/ ٧ والمقتصد ٢/ ١٠٠٧.
(١١) ترشيح العلل في شرح الجمل ٤٤.
(١٢) شرح المفصل ١/ ٦١- ٦٢ والهمع ٢/ ٢١٢.
(١٣) شرح المفصل ١/ ٦٢ وشرح الألفية لابن الناظم ٢٤٩ - ٢٥٠.

من خلال هذه التعريفات المختلفة لهذا المصطلح يمكن القول بأن العدل اللغوي يعني : العدول عن لفظ إلى لفظ آخر، أو ترك لفظ واستعمال آخر من لفظه لغرض ما غير تلك الأغراض التي استثناها اللغويون، والتي تخرج عن نطاق العدل المقصود هنا، وتشمل القلب المكاني والإلحاق والتصغير وتخفيف اللفظ عن طريق تسكين المتحرك، وهذا لا يدفع كون التخفيف أحد أغراض العدل اللغوي كما سيأتي.

غير أن هذا البحث لم يقتصرعلي تناول العدل اللغوي في الصيغ أو المفردات ، كما ظهر من عناية علماء العربية به ، بل تعداها إلى تناول العدل اللغوي في الأصوات بأنواعها المختلفة .

والعدل اللغوي في الصيغ أو المفردات يكون في اللفظ دون المعنى ولذلك كان سببا في منع صرف بعض الأعلام التي صارت بعد العدل فرعا عن المعدول عنه، وبابه السماع، فمن المعدول المسموع منها: عمر وزفر وزحل وقثم ، قالوا: إنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل وقاثم ولذا حكموا عليها بمنع الصرف، غير أنه لا يقاس على هذا الوزن، فلا يقال مُلَكُ وحُرَثُ معدولين عن مالك وحارث، ثم يمنعان من الصرف للعلمية والعدل، لعدم سماع ذلك عن العرب الفصحاء [١٤].

أقسام العدل:

قسم البحث العدل اللغوي إلى قسمين : عدل في الأصوات ، وعدل في الصيغ أو المفردات . وينقسم العدل في الصيغ باعتبار الدلالة عليه إلى قسمين، أولهما: العدل التحقيقي، وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الاسم

---

[١٤] شرح المفصل ١/ ٦٢ وذهب الزجاج إلى أن العدل يكون في اللفظ والمعني كما في نحو أحاد وأخواته ورده ابن الناظم في شرحه للألفية ٢٤٩- ٢٥٠ والأشموني ٣/ ٢٣٨.

من الصرف، أي: إذا نظر إلى هذا الاسم وجد فيه قياس غير منع الصرف يدل على أن أصله شيء آخر، بحيث لو صرف هذا الاسم، لم يكن صرفه عائقا عن فهم ما فيه من العدل، وملاحظة وجوده، وذلك كالعدل في سَحَر وأُخر ومَثْنَى ، فإن الدليل على العدل فيها ورود كل لفظ منها مسموعًا عن العرب بصيغة تخالف الصيغة الممنوعة من الصرف بعض المخالفة مع اتحاد المعنى في الصيغتين، فسَحَر بمعني السحر المعروف ، (وهو الفترة التي تسبق طلوع الفجر) وأخر بمعني أخريات ومثني بمعني اثنين اثنين ، وهكذا ، فالذي دل على أن كل واحد من هذه الألفاظ وأشباهها معدول، ليس الصرف أو عدمه ، وإنما هو وروده عن العرب بصيغة أخرى تخالف صيغته الممنوعة بعض المخالفة مع اتحاد معناه في الحالتين برغم هذه المخالفة[١٥].

وثانيهما: العدل التقديري ، وهو الاسم الذي لا يوجد فيه قياس يدل على أن أصله شيء آخر، غير أنه سمع ممنوعا من الصرف وليس فيه إلا العلمية فيقدر فيه العدل لئلا يكون منعه الصرف بالعلمية وحدها، ولذا يقدر فيه العدل حفظا لقاعدة منع الأعلام من الصرف ، ويختص هذا النوع بالأعلام وحدها وذلك نحو: عمر وزفر وجشم وجمع ونحوها، فإنها سمعت غير مصروفة، ولا دليل على منعها الصرف غير العلمية، مما جعلهم يقدرون فيها العدل للسبب السابق ، وأما ما سمع مصروفًا مما جاء على هذا الوزن نحو أُدَدُ ، لم يحكم بعدله ، لعدم الحاجة إلى تقدير العدل في هذه الحالة[١٦].

---

[١٥] انظر معجم التعريفات ١٢٤ والنحو الوافي ٤/ ٢٢٢ وشرح الكافية للرضي ١/ ١١٤ ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٤٧ – ١٤٨ ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض ٢٠٦.

[١٦] النحو الوافي ٤/ ٢٢٢ وحاشية الصبان ٣/ ٢٣٧.

كيفية العدل:

يحدث العدل اللغوي في الأصوات عن طريق ترك صوت واستبدال غيره به لتحقيق غرض معين في نفس المتكلم، وكذا يكون العدل في الصيغ بتغيير شكل الكلمة، وتحويلها من حالة لفظية إلى أخرى من لفظها، ولذا تعددت طرق العدل في هذا الجانب على النحو التالي:

١ - العدل بتغيير شكل الكلمة فقط، مثل جُمع عند من قال: إنها معدولة عن جمعاوات

٢ - العدل بانتقاص حروف الكلمة، كعدل سحر وأمس وأخر عن السحر والأمس والآخر.

٣ - العدل بانتقاص حروف الكلمة، وتغيير شكلها معا، مثل عمر وزُفر وزحل، ونحوها، المعدولة عن عامر وزافر وزاحل.

٤ - العدل بالزيادة والنقص وتغيير الشكل، مثل: حذام المعدولة عن حاذمة، ومثلث المعدولة عن ثلاث ثلاث[١٧].

أوزان العدل اللغوي في الصيغ أوالمفردات:

للعدل اللغوي في الصيغ أوزان مشهورة منها: فُعال كثلاث ، ومَفْعَل كمثلث، وفُعَل كأخر، وفَعَل كسَحَر، وفَعْل كأمس، وفَعَال كقطام[١٨]. وهذه الأوزان يمنع لها الاسم من الصرف مع العلمية أو الوصفية، كما أن هناك أوزان أخرى يعدل إليها كما سنرى من خلال هذا البحث.

---

[١٧] معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٤٧- ١٤٨.

[١٨] انظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٧٠.

أغراض العدل:

للعدل أغراض متنوعة تدفع المتكلمين إلى ترك صوت إلى غيره أو صيغة إلى أخرى من لفظها ، وهذه الأغراض منها اللفظي ومنها المعنوي، ويتحقق كل غرض منها في عدة أشكال من العدل اللغوي ومن أهم هذه الأغراض :

١ - التخلص من الثقل في النطق والرغبة في تحقيق السهولة والتيسير في الكلام عن طريق تحقيق التماثل أوالتخالف بين الأصوات المتجاورة :

حيث ذكر اللغويون والنحاة أن من فوائد العدل: تخفيف اللفظ والانتحاء به إلى صيغة يخف بها اللسان وذلك بتغييربعض أصواته واستبدال غيرها بها تحقيقا للتماثل الصوتي بين الأصوات المتباعدة ،أوالتخالف بين الأصوات المضعَّفة ، بصورة تيسر النطق ، وتختصر الجهد العضلي المبذول في عملية الكلام .

٢ - تخفيف اللفظ وتخليصه للعلمية :

وذلك عن طريق تغيير بعض الصيغ ، كما في صيغتي مثنى وأخر مثلاً، فالغرض من ذلك تخفيف اللفظ وتخليصه للعلمية، فيبتعد عن الوصفية كما في عمر وزفر المعدولين عن عامر وزافر لاحتمالهما للوصفية قبل العدل قال الأزهري: "وفائدة العدل في الأعلام تخفيف اللفظ وتحقيق العلمية ونفي الصفة"[١٩]. وزاد العكبري إلى جانب ذلك توكيد المعنى المشتق منه العلم قال

---

[١٩] التصريح ٢/ ٢٢٤ والأشموني ٢/ ٢٦١ والبرهان ٤/ ٢٤ وابن يعيش ٤/ ٥٠ والنحو الوافي ٤/ ٢٢٢.

" فائدة العدل شيئان: أحدهما: توكيد المعنى المشتق منه في المسمي كالعمارة والزفر . والثاني : الإعلام بأن عامرًا لا يراد به الوصف، بل التسمية [٢٠].

٣ - تحقيق المبالغة في المعنى مع الإيجاز في اللفظ:

وهذا الغرض من أهم أسباب حدوث العدل اللغوي، حيث يعدل المتكلم العربي عن لفظ إلى آخر بهدف تحقيق المبالغة في وصف شيء ما، قال ابن الشجري: " إذا أرادوا المبالغة في الوصف عدلوا عن بناء إلى بناء أدل[٢١].

ومن هذه الصيغ المعدولة في العربية لإفادة المبالغة في الوصف أمثلة المبالغة ، أو صيغ المبالغة، وعدها ابن خالويه اثني عشر بناءً ، قال: " العرب تبني أسماء المبالغة على اثني عشر بناء: فَعال كفساق، وفَعِل كغدر، وفعَّال كغدَّار، وفَعُول كغدور، ومِفْعِيل كمِعطير، ومِفْعَالٍ كمِعطار، وفُعَلَة كهُمَزة لُمَزة ، وفَعُولة كملولة، وفَعَّالة كعلاَّمة وبقاقة (وهي كثيرة الكلام)، وفاعلة كراوية وخائنة، ومفعالة كمجزامة" [٢٢] حيث عدلوا بهذه الصيغ عن صيغة فاعل لإفادة المبالغة في الوصف بها.

ومن المعدول على المبالغة أيضا عدولهم عن صيغة فاعل إلى صيغة فعيل كما في رحيم وقدير وسميع وخبير وعليم ونحوها، ومنه كذلك عدولهم عن مُفْعِل إلى فعيل أيضا في قولهم: بصير وسميع، أي : مُبْصِر ومُسْمِع ، كقول عمرو بن معد يكرب[٢٣]:

أمن ريحانة الداعي السميع يؤرقني وأصحابي هجوع

---

[٢٠] اللباب في علل الإعراب ١/ ٥١٣ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٩.
[٢١] الأمالي الشجرية ٢/ ١٠٦.
[٢٢] رأيه في المزهر ٢/ ٢٤٣.
[٢٣] من الوافر في الأمالي الشجرية ٢/ ١٠٦.

قال ابن الشجري: " معناه : الداعي المُسْمِع"[٢٤].

ومن صور العدل للمبالغة عدولهم عن صيغة فاعل إلى صيغة فعلان كما في اسم الله عز وجل: " الرحمن"، فهو أبلغ في الوصف بالرحمة من الرحيم، كما أن الرحيم أبلغ من الراحم، ولشدة المبالغة في هذه الصفة اختص بهذا الاسم (الرحمن) المولي سبحانه وتعالي.

ومن صور العدل للمبالغة أيضا عدولهم عن صيغة فاعل ومُفْعِل إلى صيغة مِفْعَال، كقولهم : مِطْعَان ومِطْعَام ، فمطعان معدولة عن فاعل (طاعن) ومطعام معدولة عن مُفْعِل (مُطْعِم) ، كما قالوا امرأة ولود ومِيلاد إذا كثر ولدها[٢٥].

ومن صور العدل في النداء: لإفادة المبالغة عدولهم عن صيغة فاعل وفعيل إلى مَفْعَلان للمبالغة كقولهم: يا مكذبان ويا مَخْبَثان ويا ملأمان ، يريدون: يا كاذب ، ويا خبيث ، ويا لئيم ، فبالغوا في وصفه بالكذب والخبث واللؤم. ومنه قولهم : يا مكرمان فبالغوا في وصفه بالكرم[٢٦]. وقال المبرد "والعدل يوجب التكثير كما أن يا فسق مبالغة في قولك : يا فاسق ، وكذلك : يا لكع ويا لكاع" [٢٧].

ومن صور العدل للمبالغة في الأمر أيضا عدولهم عن فعل الأمر إلى صيغة فَعَالِ نحو: نزالِ وتراكِ ونحوهما، فكما ذكر ابن يعيش وغيره أنهم إنما أتوا بهذه الأسماء، يعني نزال وأخواتها لإرادة المبالغة في المعنى والإيجاز في اللفظ، فنزال أبلغ في المعنى من انزل ، وتراك أبلغ من اترك ، قال : "

---

(٢٤) السابق ٢/ ١٠٦.
(٢٥) انظر الكتاب ١/ ١١٠ والأمالي لابن الشجري ٢/ ١٠٧.
(٢٦) الأمالي لابن الشجري ٢ / ١٠٧ .
(٢٧) المقتضب ٣/ ٣١٨ وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٧.

وإنما غير لفظ الفعل الواقعة هذه الأسماء موقعه ، ليكون ذلك أدل على الفعل وأبلغ في إفادة معناه، فنزال بمعني المنازلة، ولذلك كان مؤنثا في قول زهير[٢٨]:

ولنعم حشو الدرعِ أنت إذا دعيت نزالِ ولجّ في الذعرِ

ويري عبد القاهر أن أصل نزال: انزل انزل انزل ثلاثا أو أكثر، والثلاث فما فوقها جمع، والجمع مؤنث، فقيل: انزلي، فألحقوا الفعل الياء التي هي ضمير المؤنث دليلا على التكرار المثلث، كما ألحقوا الألف في (ألقيا في جهنم) [٢٩]. دليلا على التكرار المثني، وأصله: الق الق ، والمراد بالتكرار المبالغة، ثم عدلوا نزال عن انزلي، فنزال إذن مؤنث كانزلي، يعني أنهم جعلوا الألف التي هي دليل تثنية الفاعل، دليل تثنية الفعل للتكرير، والياء التي هي دليل تأنيث الفاعل علامة تأنيث الفعل، أي كونه مكررا ثلاثا ثلاثا أو أكثر[٣٠].

ويري الرضي أن صيغة فَعالِ في الأمر تفيد المبالغة كما أن فَعَّال وفَعول تفيدان المبالغة في الفاعل، وذكر أيضا أن شتان ووشكان وسرعان ونحوها معدولة عن الفعل الماضي، وبنيت على الفتح كما أن الفعل المعدولة عنه كذلك، فالفتحة فيها هي الفتحة التي كانت في الفعل المعدولة عنه لكنه اعترض على ما ذهب إليه عبد القاهر من أن أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل بحجة أن هذا القول لا يستند إلى دليل، قال:" الأصل في كل

---

[٢٨] شرح ديوانه ٩٣ وانظر شرح المفصل ٤/ ٥٠ والخزانة ٦/ ٣١٨.
[٢٩] سورة ق ٥٠/ ٢٤.
[٣٠] المقتصد ٢/ ١٠١٩ وشرح الكافية للرضي ٣/ ١٠٩.

معدول عن شيء ألا يخرج عن نوع المعدول عنه أخذا من استقراء كلامهم، فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية"[٣١]. كما اعترض على أن يكون تأنيث هذه الصيغة دليلا على أن أصلها فعل أمر مكرر، ويري أن تأنيث نزال في قوله: "دُعِيتْ نزال" على تأويلها باللفظة أو الكلمة أو الدعوة[٣٢].غير أنه لا ينكر أن تكون أسماء الأفعال أمرًا كانت أو غيره أبلغ وآكد من معاني الأفعال التي يقال أن هذه الأسماء بمعناها. كما أنه يري أن صيغة فعالِ المعدولة عن المصدر نحو: جماد أو عن الصفة نحو لَكَاع ، أبلغ من الحمد ولكعاء[٣٣]. وهذا يؤكد أن الغرض من العدل في هذه الأحوال هو تحقيق المبالغة في المعنى والإيجاز في اللفظ، إلى غير ذلك من الأغراض التي يصبو إليها المتكلم ، والتي يمكن تلخيصها في تحقيق السهولة والتيسير في النطق أوالمبالغة في المعنى والتضعيف في الصفة ، أوتخفيف اللفظ وتوضيحه أو تخليصه وتمحيضه في العلمية أو الحمل على الأكثر،أوغير ذلك من الأغراض التي تدفع المتكلم إلى اللجوء إلى العدل في كلامه.

---

(٣١) شرح الكافية ٣/ ١١٠.
(٣٢) السابق ٣/ ٨٩.
(٣٣) نفسه ٣/ ٨٩.

* لِمَ كان العدل سببا في منع الاسم من الصرف مع سبب آخر؟

لمَّا كان الاسم أخف من الفعل احتمل التنوين الذي هو زيادة عليه ولم يحتمله الفعل لأنه يزيده ثقلا على ثقله [٣٤] ولما كان الغرض من العدل في أغلب الأحيان كما بينا هو تخفيف اللفظ فبالتالي لا يجتمع التخفيف مع التثقيل الذي يحدث بسبب التنوين من ناحية، كما أن هذا التغيير الذي يلحق الاسم عن طريق العدل يقربه من الفعل في تصرفه تصرفاً تختلف به المعاني من ناحية أخري ؛ لذا كان العدل سببا في منع التنوين عن الاسم الذي تعرض لذلك (مع سبب آخر) مماقربه من الفعل الذي لا ينون بطبيعته ، بالإضافة إلي أن التنوين يتعارض مع غرض العدل في الانتحاء بهذا الاسم إلى صيغة يخف بها اللسان عن طريق اختصاره أو تخفيفه وتخليصه للعلمية كما سبق

---

[٣٤] وثقل الفعل يتمثل في دلالته على الحدث والزمن وأن لفظه يلزمه الفاعل والمفاعيل والمصدر والحال وغيرها، كما أنه يتصرف تصرفا تختلف به المعاني بخلاف الاسم فإنه لا يدل إلا على معني واحد. انظر اللباب ١ / ٧٨ والإيضاح ١٠٠ والخصائص ٣/ ٢٤٣ والنحو الوافي ٤/ ٢٠١ وترشيح العلل ٤٥.

الفصل الأول

الدراسة الصوتية

العدل اللغوي والأصوات:

نتناول في هذا الفصل العدل اللغوي عن بعض الأصوات إلى غيرها، وخاصة الأصوات المتحركة وأشباهها التي يعدل المتكلم عن بعضها إلى بعضها الآخر أويعدل إلى السكون بدلا منها ،أو يعدل عن أصوات اللين إلى الهمزة أو التاء ،وكذا بعض الصوامت التي يعدل عنها إلى غيرها ، تحقيقاً لغرض معين من الأغراض التي سبقت الإشارة إليها، ومنها تحقيق الخفة في الألفاظ المنطوق بها، مما يؤدي بالمتكلم إلى أن يعدل عن صوت إلى صوت آخر يخف على لسانه ويمكنه من النطق به في سهولة ويسر، وهذا الصوت المعدول عنه قد يكون صائتًا وقد يكون صامتاً، وإليك أمثلة من العدول اللغوية عن بعض الأصوات إلى غيرها .

١ - العدل عن الضمة أو الكسرة إلي الفتحة أو السكون:

لما كان السكون أخف من الحركة، ولما كانت الفتحة هي أخف الحركات لذا يميل العربي في بعض الأحيان إلى العدول إلى الفتح أو التسكين تحقيقا للخفة في النطق، من ذلك قولهم في جمع ما كان على فُعْلَةَ : فُعَلات بضم العين نحو: غُرْفَة وغُرُفَات، وكذا ما كان على فِعلة بكسر الفاء جمعوه على فعلات بكسر الفاء والعين فقالوا في جمع كِسْرة: كِسرات، ثم استثقلوا توالي الضمتين والكسرتين، فخالفوا بينهما، بالعدول عنهما تارة إلى الفتح فقالوا: غُرَفات وكِسَرات، وأخرى إلى السكون، فقالوا: غُرْفات وكِسْرات، بتسكين عينهما، ومن هذا استنتج ابن جني أن الفتحة تضارع السكون في هذه الحالة من المخالفة بين الضمتين أو الكسرتين بالعدول عنهما تارة إلى

الفتحة وأخرى إلى السكون كما سبق، قال: " أفلا تراهم كيف سووا بين الفتحة والسكون في العدول عن الضمة والكسرة إليهما"[٣٥].

وذكر أبو حيان أن تسكين عين ما كان على فُعُل أو فِعِل أو فُعْلة أو فِعْلة عند جمعه بالألف والتاء هو الأصل، قال: " ففيها التسكين على الأصل، فتقول جُمْلات وغُرْفات وهِنْدات وسِدْرات، ويجوز الإتباع لحركة الفاء فتقول: غُرُفات وهي لغة الحجاز وأسد، والتسكين لغة تميم وناس من قيس، وتقول سِدِرات وهِنِدات ، تتبع العين الفاء، وهي لغة نص عليها الأخفش، ونص سيبويه على جواز ذلك واطراده، وقصره الفراء على المسموع.. ويجوز الفتح، تقول غُرَفات وهِنَدات، وهي لغة حكاها الأخفش وغيره" [٣٦].

وقرأ الحسن وأبي السمال **(وتركهم في ظلمات لا يبصرون)** [٣٧] بتسكين اللام ولذا أجاز ابن جني هذه اللغات الثلاث في جمع ما كان على فُعَلَة أو فِعْلة، حيث قال: " لك في ظُلمات وكسرات ثلاث لغات: إتباع الضم الضم والكسر الكسر، ومن استثقل اجتماع الثقيلين، فتارة يعدل إلى الفتح في الثاني يقول : ظُلَمات وكِسَرات وأخرى يسكن فيقول : ظُلْمات وكِسْرات ، وكل ذلك جائز حسن " [٣٨] .

ومن العدل أيضا عن الكسرة إلى الفتحة ، صوغ اسم الفاعل من الرباعي على وزن مُفْعَل بفتح العين والقياس كسرها ، كما في قولهم :

---

[٣٥] الخصائص ١/ ٥٩ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٨١- ١٨٢ والمخصص ١٧/ ٨٢.

[٣٦] الارتشاف ٢/ ٥٩٥ وانظر الكتاب ٣/ ٣٩٧ و ٥٨١ ومعاني الأخفش ١/ ١٨١- ١٨٢ والمساعد ١/ ٦٧ والأشموني ٤/ ١١٧.

[٣٧] سورة البقرة ٢/ ٢٠٨ وانظر المحتسب ١/ ٥٦ .

[٣٨] المحتسب ١/ ٥٦ و٢/ ١٧١ وشرح الكافية للرضي ٣/ ٣٩٥ .

مُحْصَن ومُسْهَب ، اسمي فاعل من أحصن وأسهب ، وذلك إيثارًا منهم للفتحة لخفتها على الكسرة فرارًا من الثقل وطلبًا للتخفيف [٣٩] .

ومن التسكين طلباً للتخفيف كذلك : العدل عن حركة عين المضارع من الأجوف إلى تسكينها وذلك في مضارع قال وباع ونام ،ونحوها، فالأصل فيه: يقوُل ويبيِع وينوَم ، بضم الواو الأولى وفتح الثانية وكسر الياء، لكنهم آثروا تسكين الواو والياء تخفيفاً ،لثقل النطق بالواو المضمومة ، والياء المكسورة. وحتى لا يلتقي ساكنان نقلوا حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها ، فصارت يقول ويبيع ويخاف ، وبقيت الواو الأولى والياء دون أن تحولا ألفاً لأنهما محركتان بحركة تجانسهما وهي الضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء وأما الواو الأخيرة لما تحركت بحركة لا تجانسها وهي الفتحة قلبوها ألفاً لتحقيق التناسب بين الفتحة والألف [٤٠] .

٢ – **العدل عن الفتحة إلي السكون** :

وقد يعدلون عن الفتح إلى السكون في الاسم تشبيهاً بما يحدث في الصفة ، كقولهم : أهْل وأهْلات ، وذكر ابن مالك أنهم قد يسكنون عين فعْلات جمع فعْلة إذا كانت مصدراً، نحو حسرات ، تشبيها بجمع فعْلة إذا كانت صفة، لأن المصدر قد يوصف به و لأنه يشبه الصفة كذلك ، فإذا قيل: امرأة كلبة ففي جمعها الفتح اعتباراً بالأصل ، والتسكين اعتبارًا بالعارض"[٤١].

---

[٣٩] التطبيق الصرفي ٧٧ .

[٤٠] شرح الشافية ٣ / ١٤٣ – ١٤٥ والتطبيق الصرفي ١٨١ – ١٨٢ .

[٤١] شرح التسهيل ١/ ١٠٠ والارتشاف ٢/ ٥٩٥ والمساعد ١/ ٦٩ والخزانة ٨/ ٩٣ وشرح الكافية للرضي ٣/ ٣٩٣.

وقال الرضي: " ويجوز إسكان ما استحق الفتح من عين فَعَلات .. وجاء في المعتل اللام نحو: أخوات وجَدَيات تسكين عينهما ، وقد يقاس عليهما قصداً للتخفيف ، لأجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام " [٤٢] .

فيظهر لنا أن قصد التخفيف والفرار من الثقل هو أحد أغراض العدل عن حركة إلى أخرى أو عن الحركة إلى السكون كما سبق، ولذا قال الرضي أيضاً: " وإنما سكنت عين الصفة ، وفتحت عين الاسم (أي عند جمعهما بالألف والتاء) فرقًا ، وكانت الصفة بالسكون أليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل، ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف ، وسكن المضاعف والمعتل العين (أي عند جمعهما بالألف والتاء) استثقالاً ، أي فرارًا من الثقل العارض بتحريك أول المثلثين وتحريك الواو والياء"[٤٣].

وقد يعدلون عن الفتح إلى السكون كذلك في جمع ما كان على فَعْل أو فَعْلة من الأسماء ، نحو دعْد وجَفْنَة ، قالوا في جمعهما دَعْدات وجَفْنات ، ويكثر التسكين في الشعر كقوله[٤٤]:

وحمّلت زُفرات الضحي فأطقتها ومالي بزفرات العشيّ يدان

بتسكين الفاء من زفرات.

٣- العدل عن السكون إلي الفتحة :

كما يعدل المتكلم العربي عن الضمة أو الكسرة إلى الفتحة أو السكون طلباً للخفة أو فرارًا من توالي حركتين من جنس واحد، وهذا ما يعرف بالمخالفة الصوتية، فإن متكلما آخر قد يعدل عن السكون إلى الفتحة تحقيقا

---

[٤٢] شرح الكافية ٣/ ٣٩٣.

[٤٣] السابق ٣/ ٣٩٤ وانظر البحر المحيط ٦/ ٤٧٢.

[٤٤] لعروة بن حزام العذري في الارتشاف ٢/ ٥٩٥والمساعد ١/ ٦٨ والتصريح ٢/ ٢٩٨ وينظر هذا الموضوع في الكتاب ٣/ ٣٩٧ والمخصص ١٧/ ٨٢ والأشموني ٤/١١٦- ١١٧.

للمماثلة الصوتية، وهذا ما عرف عن الهذليين الذين يفتحون عين ما كان على فَعْلة أو فَعْل من الأسماء معتلة العين في حال جمعها جمعًا سالما، حيث يقولون في جمع بيْضَة وجَوْزة وعَيْر: بَيَضَات وجَوَزَات وعَيَرَات ، بفتح العين فيها ، وقرئ في الشواذ (ثلاث عَوَرات لكم) [٤٥] بفتح الواو ، وغير الهذليين يسكنون عين المضاعف،نحو غدَّات جمع غدَّة ومعتل العين نحو بيضات وجوزات ، جمع بيضة وجوزة ، فرارا من الثقل العارض بتحريك أول المثلين، وكذا تحريك الواو والياء[٤٦]. أما الهذليون فيؤثرون فتح العين من معتل العين في الجمع لخفة الفتحة على حرف العلة ولكون الفتحة عارضة هنا ، ربما لتحقيق المماثلة الصوتية بين فتحة العين ، وفتحة الفاء .

٤ - **العدل عن الفتحة إلي الكسرة** :

وفي هذا عدول عن الخفة إلى الثقل، حيث إن الكسرة أثقل من الفتحة، ولكن الغرض من العدل في هذه الحالة هو الحمل على الأكثر في الاستعمال وذلك في صياغتهم لاسم المكان من المثال الواوي مفتوح العين في المضارع على وزن مَفْعِل ، نحو قولهم : مَوْضِع ومَوْجِل ومَوْقِع ونحوها قال الرضي: " قياس معتل الفاء بالواو أن يصاغ منه مفعِل بكسر العين ، لكن الأصل في يفعل مفتوح العين أن يبني منه مَفعَل بالفتح ، فالعدول إلى الكسر في مَوْضِع ومَوْجِل مخالفة للأصل ، وإنما خولف حملا على الأكثر[٤٧]. ومما جاء من أسماء المكان من الصحيح على وزن مَفعِل بكسر العين ، والأصل أن يكون على مَفَعل بفتح العين أي عدل فيه عن الفتحة إلى الكسرة : مَشْرِق ومَغْرِب

---

[٤٥] سورة النور ٢٤/ ٥٨ ونسبت هذه القراءة للأعمش في البحر المحيط ٦/ ٤٧٢ وذكر أنها لغة هذيل وانظر شرح الكافية للرضي ٣/ ٣٩٤.

[٤٦] شرح الكافية للرضي ٣ / ٣٩٤.

[٤٧] نفسه ١/ ١٢٤.

ومَسْجد وغيرها[٤٨]. فالغرض من العدل هنا وإن كان فيه خروج من الأخف إلى الأثقل، هو الحمل على الأكثركما سبق ، أو كما يقول اللغويون طردًا للباب على وتيرة واحدة.

وقد يكون الغرض من العدل عن الفتحة إلى الكسرة تحقيق المخالفة الصوتية بين الفتحتين المتواليتين ، إذا كانت أولاهما طويلة ، فيعدلون عن الفتحة الثانية إلى الكسرة، وذلك في نون التثنية ، إذ الأصل في هذه النون أن تكون مفتوحة، كما فتحت نون الجمع المذكر، ونون الأفعال الخمسة فعدلوا عن الفتحة إلى الكسرة في التثنية للغرض السابق، وبقيت كما هي مفتوحة مع الجمع المذكر لأنها لا تكون مسبوقة بفتحة أخرى، وإنما تكون مسبوقة بضمة طويلة أو كسرة طويلة كذلك . وهذا ما يفسر لنا سبب نصبهم الجمع المؤنث بالكسرة بدلاً من الفتحة ، إذ الفتحة هي الأصل في علامات النصب، وإنما عدلوا عنها إلى الكسرة تحقيقا للتخالف بينها وبين ما سبقها من فتحة طويلة[٤٩].

٥ – العدل عن الضمة إلي الكسرة لمجاورتها لكسرة قصيرة أو طويلة أو ياء :

وذلك في ضمير النصب والجر الغائب المفرد المذكر، وكذلك ضمير الجمع بنوعيه والمثني ، حيث يعدلون عن ضم هذه الضمائر إلى كسرها، كما في نحو قولهم: برجلِه وفيهِ وعليهِ وضربتهِ وبصاحبهِم وقاضيهِم وبه وبهما وبهم وبهِن ، وذلك تحقيقا للتماثل بين الحركات[٥٠].

كما يعدل المتكلم العربي عن الضمة إلى الكسرة كذلك عند صياغة اسم المفعول من الأجوف اليائي ، نحو باع وخاط ونحوهما ،فالأصل فيه :

---

(٤٨) التطبيق الصرفي ٨٦.

(٤٩) التطور اللغوي ٦٦.

(٥٠) الكتاب ٤/ ١٩٥- ١٩٦ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٥ والتسهيل ٢٤ والتطور اللغوي٣٤ .

مبيوع ومخيوط ، فيعدل عن تحريك الياء إلى تسكينها وينقل حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها حتى لا يلتقي ثلاث سواكن ثم يحذف الواو لالتقائها ساكنة مع الياء المسكنة ، فيصير لفظهما : مبُيع ومخُيط ، بضم الباء والخاء، فيعدل عن هذه الضمة إلى الكسرة لتحقيق التماثل الصوتي مع الياء بعدها ، فيصبح النطق بهما : مبِيع ومخِيط [٥١] .

٦ - **العدل عن الكسرة إلي الضمة، تحقيقا للتماثل الصوتي مع الضمة المجاورة:**

كما في قولهم: منذ وأصلها: من + ذو (الطائية) كما ذهب الفراء[٥٢]. وحكيت عن بني سليم بكسر الميم، فتركوا كسرة الميم واستعاضوا عنها بالضمة تحقيقا للتناسب بينها وبين ضمة الذال بعدها [٥٣].

٧ - **العدل عن الواو إلي الياء :**

وذلك إذا سبقت هذه الواو بكسرة كما في اسم الفاعل من الفعل دعا ونحوه ، فأصله الداعو ، ولكن للمناسبة بين الكسرة والياء عدلوا عن هذه الواو إلى الياء ، فقالوا: الداعي وكذا الماضي واسم الفاعل من الفعل رضو قالوا فيها رضى والراضي ، فالياء في الماضي أصلها الواو بدليل قولهم : رِضوي ورضوان ولكنهم عدلوا عن الواو إلى الياء في الكلمتين لتحقيق التماثل الصوتي بين الصوتين المتجاورين وهما الكسرة والياء. ومثل ذلك حدث في مصدر الأجوف واوي العين ، نحو صيام وقيام ، والأصل فيه : صوِام وقوِام ، فعدلوا عن الواو إلى الياء للغرض السابق .

---

[٥١] شرح الشافية ٣|١٤٧ .

[٥٢] انظر : الإنصاف ١ / ٣٨٢ ، وابن يعيش ٨/ ٤٥ والتطور النحوي ٦٢ والتطور اللغوي ٤٣ .

[٥٣] التطور اللغوي ٤٣ .

كما يعدلون عن الواو إلى الياء إذا وقعت الواو بعد ياء ساكنة في كلمة واحدة ، حيث تقلب هذه الواو ياء وتدغم فيها الياء الساكنة قبلها ، نحو قولهم : سيّد و ميّت ، وقيّم ، أصلها : سيود وميوت وقيوم ، وكذا عندما تقع الواو ساكنة قبل ياء ، كما في مصدر الفعل طوى وكوى وهو طيٌّ وكيٌ والأصل فيه : طوْيٌ و كوْيٌ ، فلما وقعت الواو ساكنة قبل الياء عدلوا عنها بقلبها ياء وإدغامها في الياء ، حتى يكون النطق من باب واحد ، ويأتي دفعة واحدة بدلاً من الانتقال من الواو إلى الياء .قال الرضي "اعلم أن الواو والياء وإن لم يتقاربا في المخرج حتى يدغم أحدهما في الآخر كما في ادَّكر، واتَّعد ،لكن لما استثقل اجتماعهما اكتفي لتخفيفهما بالادغام بأدنى مناسبة بينهما وهي كونهما من حروف المد واللين ، وجرَّأهم على التخفيف الادغامي فيهما كون أولهما ساكنا فإن شرط الادغام سكون الأول ، فقلبت الواو إلى الياء ، سواء تقدمت الواو أو تأخرت وإن كان القياس في إدغام المتقاربين قلب الأول إلى الثاني، وإنما فعل ذلك ليحصل التخفيف المقصود ،لأن الواو والياء ليست بأثقل من الواو المضعَّفة " [٥٤] .

وكذلك عند تكسير ما كان على فَعْل بسكون العين والعين منه واو، على فعال، نحو: حوض وثوب ونحوهما، حيث يكسران على حِياض وثِياب بقلب الواو التي عدلوا عنها إلى الياء، للسبب الفائت . قال أبو على الفارسي:" وبناء الكثير مما عينه واو يجئ على فِعال نحو: سوط وسِياط وثوب وثِياب وحوض وحِياض وقوْس وقِياس ، كرهو فيه فُعُولاً لاجتماع الواوين والضمتين"[٥٥]. أما إذا تحركت هذه الواو في المفرد بالكسر فإنها لا تقلب في الجمع، وذلك نحو: طويل وطِوال ، وكذا طَوَال بمعني طويل فإنها

---

[٥٤] شرح الشافية ٣|١٣٩-١٤٠ و٨٣-٨٥ و١٣٧-١٤٣ و٢٠٩-٢١١ .
[٥٥] التكملة ١٤٩.

تجمع على طِوال ، وذلك لأن الواو قد صحت في الواحد فحكمها أن تصح في الجمع ، ويقال للأنثي طويلة وطُوالة ، ويجمعان كذلك على طِوال[٥٦] . وقد يعدلون عن هذه الواو في الجمع، فيجمعون طَوَال وطَوَالة على طِيال ، كقوله [٥٧]:

تبيَّن لي أن القماءَة ذلة وأنَّ أعزَّ الرِّجالِ طِيالُها

قال ابن منظور: " ولا يوجبه القياس ، لأن الواو قد صحت في الواحد، فحكمها أن تصح في الجمع " [٥٨].

كما يعدلون عن الواو إلى الياء في جمع ما كانت عينه واواً مفتوحة كما في جواد حيث تجمع على جِياد ، وبه استنتج ابن جني علاقة القربي بين الفتحة والسكون في حال الجمع المكسر، حيث يكسر ما كانت عينه واوًا مفتوحة أو ساكنة، بقلب الواو فيهما ياء، وإن شئت فقل إنهم عدلوا عن الواو في هذه الحالة إلى الياء، قال: " فجرت واو جواد مجرى واو ثوب، فقد تري إلى مضارعة الساكن للمفتوح ، وإذا كان الساكن من حيث أرينا ، كالمفتوح كان بالمسكن أشبه " [٥٩].

ومن ذلك : جمعهم دلو ، وعصا على دُلىً وعصىً ، وأصلها : دُلْوى وعُصوى، فعدلوا عن الواو إلى الياء ، وأدغموها في الياء ، تسهيلاً للنطق

---

[٥٦] الخصائص ١/ ٥٩ – ٦٠ واللسان ١١/ ٤١٠ (طول) والكتاب ٣/ ٥٨٧ .

[٥٧] لأنيف بن زبان النبهاني الطائي في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٣٣ وفي شرح شواهد الشافية ٤/ ٣٨٧ وشرح ديوان الحماسة ١٦٩ و ٦٣٧ وبدون في المحتسب ١/ ١٨٤ وتاج العروس ٧/ ٤٢٢ (طال) واللسان ١١/ ٤١٠ (طول) والمفصل ٣٨١ والمنصف ١/ ٤٣٢ والمخصص ١٦/ ١١ برواية طِوَالها.

[٥٨] لسان العرب ١١/ ٤١٠ (طول).

[٥٩] الخصائص ١/ ٥٩.

واختصاراً للجهد ، ثم عدلوا عن ضم العين في عصىَ إلى كسرها ، تحقيقاً للتماثل الصوتي مع الياء .

والعدل عن الواو إلى الياء في الجمع المكسر الغرض منه التخفيف من ثقل الضمة على الواو كما ذكر الرضي الذي يقول: " وأما الأجوف فإن كان واويا، فَفعُول فيه قليل (أي جمعه على فُعُول) والأكثر الفعال (أي جمعه على فِعال) لاستثقال الضمة على الواو في الجمع، وبعده الواو... فأما إذا جمعته على فِعال، فإن الكلمة تخف بانقلاب الواو ياء"[٦٠].

ومن صورالعدل عن الواو إلى الياء لتحقيق التماثل الصوتي قولهم مِيزان ومِيعاد وميقات، ونحو ذلك ، فالياء في هذه الكلمات أصلها الواو، لكنهم تركوها واستبدلوها ياء أو كسرة طويلة لتتناسب أو تتماثل مع الكسرة السابقة عليها[٦١].

٨ - **العدل عن الياء إلي الواو** :

كما عدلوا عن الواو إلى الياء دفعاً للثقل واختصاراً للجهد وتيسيرًا للنطق وتحقيقاً للتماثل الصوتي ، عدلوا كذلك عن الياء إلى الواو للأغراض السابقة ، وذلك إذا جاءت الياء ساكنة بعد ضم ، كما في المضارع واسم الفاعل من الفعل أيقن وأيقظ وأيسر ونحوها . إذ يقال في مضارعها : يوقن ويوقظ ويوسر ، وأصلها : ييقن وييقظ وييسر . وصاغوا اسم الفاعل منها على موقن وموقظ وموسر ، وأصله ميقن وميقظ وميسر فعدلوا عن الياء إلى الواو لتحقيق المناسبة الصوتية بينها وبين الضمة قبلها .

---

(٦٠) شرح الشافية ٢/ ٩٠- ٩١ وانظر المساعد ٣/ ٤٢٨ - ٤٣٣ .

(٦١) المنصف ٢/ ٣٢٠ والمقتضب ١/ ٩٢ و ٢١١ والتطور اللغوي ٣٣.

وهكذا فعلوا في صيغة فَعُل التي تفيد معنى التعجب من الفعل نهى ورمى ، فقالوا نَهُو ورَمُو ، فعدلوا عن الياء إلى الواو لتحقيق التناسب الصوتي بينها وبين الضمة قبلها. كذلك إذا وقعت الياء عينا لاسم على وزن فُعلى ، نحو طُوبى ، أصلها طُيبى لأنها من الفعل طاب يطيب ، لكنهم عدلوا عن الياء إلى الواو للأسباب السابقة [٦٢] .

٩ - **العدل عن الواوأوالياء إلي الألف** :

يعدلون عن الواو والياء إلى الألف ، إذا تحركتا في وسط الكلمة ، أو في آخرها ، وانفتح ما قبلهما وذلك في نحو : قال وباع ، وغزا ورمي وعصا ورحى ونحوها الأصل فيها : قوَل وبيَع ، وغزو ورمي وعصو ورحي فعدلوا عن الواو والياء إلى الألف ، لأنها أخف منهما ولمناسبتها للفتحة قَبلها ، قال الرضي : " ولاسيما مع تثاقلهما بالحركة ، وتهيؤ سبب تخفيفهما بقلبهما ألفا وذلك بانفتاح ما قبلهما ، لكون الفتحة مناسبة للألف " [٦٣] ويتم هذا وفق شروط توضحها كتب الصرف [٦٤] .

وكذا المضارع من نحو خاف ونام وحار ، فأصله يخوَف وينوَم ويحيَر ،لكنهم قالوا فيه : يخاف وينام ويحار، فنقلوا حركة الواو والياء إلى الفاء الساكنة قبلها ، ثم عدلوا عن الواو والياء إلى الألف لتحقيق التناسب بينها وبين هذه الفتحة كذلك .

---

[٦٢] شرح الشافية ٣|٩٥ .
[٦٣] السابق ٣|٨٥ - ٨٧ و١٤٢ و٢١٣-٢١٤ .
[٦٤] السابق ٣| ٩٥و١٥٧ و٢٠٨-٢٠٩ والتطبيق الصرفي ١٧٤-١٧٦ .

١٠- العدل عن الألف إلي الواو أوالياء :

وذلك إذا وقعت الألف بعد ضمة ،أو كسرة، فإذا وقعت بعد ضمة فإنهم يعدلون عنها إلى الواو لتحقيق التماثل الصوتي بين الضمة والواو، وذلك في نحو تصغير كلمة شاعر وكاتب وماهر ، يقال فيها : شويعر وكويتب ومويهر. وكذا عند بناء فاعلَ لما لم يسم فاعله نحو : صادق وقاتل وبايع ، يقال فيها: صودق ، وقوتل وبويع . فيعدلون عن الألف إلى الواو للغرض السابق.

وإذا وقعت هذه الألف بعد كسرة ، فيعدلون عنها إلى الياء لتحقيق التماثل الصوتي بينهما وذلك في نحو جمع كلمة مفتاح ومصباح وسلطان أو تصغيرها ، فيقال في جمعها: مفاتيح ومصابيح وسلاطين ، وفي تصغيرها : مفيتيح ومصيبيح وسليطين . فالأصل في الياء الثانية في الألفاظ السابقة الألف ، وإنما عدلوا عنها إلى الياء للغرض السابق . وقد يعدلون عن هذه الألف إلى الياء دفعاً للثقل وتخلصاً من التقاء الساكنين وذلك في تصغير نحو كتاب ، إذ الأصل في تصغيرها كتيْاب ، فلما وقعت الألف بعد ياء التصغير الساكنة ، أدى إلى توالي ساكنين فعدلوا عن هذه الألف إلى الياء وأدغموها في ياء التصغير ، فقالوا : كتيّب وذلك للتخلص من التقائهما [٦٥] .

١١ - العدل عن الألف أوالواوأوالياء إلي الهمزة :

عندما يجتمع صوتان من أصوات اللين أو مايشبهها ، يميل المتكلم إلى التخلص من واحد منهما فيعدل عنه إلى الهمزة ، تحقيقاً للمخالفة بين الصوتين المتماثلين أو المتقاربين ، سواء أكانا في أول الكلمة أم في وسطها أم في آخرها ، فقالوا في جمع واصلة : أواصل ، والأصل فيها

---

[٦٥] شرح الشافية ٣|٢٠٩- ٢١٣ .

وواصل ، فعدلوا عن الواو الأولى إلى الهمزة دفعا لثقل النطق بواوين ، وكذا قالوا في جمع أوَل ونيَف وسيِّد : أوائل ونيائف وسيائد . والأصل في جمعها أن يكون : أواول ونيايف وسياود ، فلما اجتمعت واوان أو ياء وواو ، (ولم يفصل بينهما بغير الألف) ، عدلوا عن الثاني منهما إلى الهمزة ، من أجل تخفيف النطق ودفع الثقل الناتج عن توالي الأمثال .

وكذا في النسب إلى غاية وراية ، قالوا : غائي ورائي ، والأصل غايي، ورايي فلما توالى ثلاث ياءات عدلوا عن أولاها إلى الهمزة دفعا للثقل الناتج عن ذلك .

كما قالوا حمراء وخضراء ، والأصل فيهما حمرا وخضرا بألفين ، فلما توالى ألفان آخر الكلمة عدلوا عن الثانية إلى الهمزة ، دفعا للثقل ،واختصاراً للجهد .

وإذا تجاورت الألف والواو أو الألف والياء في وسط الكلمة أو في آخرها ، يميل المتكلم العربي إلى العدل عن الواو والياء إلى الهمزة ، تخلصاً من اجتماع حرفي علة في كلمة واحدة ، كما في اسم الفاعل من الأجوف نحو : قائل وبائع ، أصلهما قاول وبايع ، فعدل المتكلم العربي عن الواو والياء بعد الألف في وسط الكلمة إلى الهمزة للغرض السابق ٠ وكذا في الجمع المكسر على مفاعل أو مفاعيل وما يشبههما في عدد الحروف ونوع الحركات إذا كانت الألف ، والواو والياء في مفردها مدات ثالثة وزائدة ، نحو قلادة ، وعجوز ، وصحيفة ، جمعوها على قلائد وعجائز ، وصحائف، فعدل المتكلم في هذا الجمع عن الألف والواو والياء إلى الهمزة دفعاً لتوالي صوتين من أصوات اللين أو ما يشبهها ٠ وكذا عندما تتجاور الألف مع الواو أو الياء آخر الكلمة ، فإنهم يعدلون عن الواو والياء إلى الهمزة في نحو سماء وعطاء ، أصلهما سماو وعطاى، فكرهوا توالي الألف والواو أو

الألف والياء آخر الكلمة ، كما كرهوا تواليهما في وسطها ، فعدلوا إلى الهمزة دفعا للثقل وتسهيلاً للنطق وتخلصاً من توالي صوتين من جنس واحد [٦٦] .

ومن صور العدل عن الواو إلى الهمزة قولهم: أعد وأصل وأجوه وأرقة وأُصلة وإسادة وإفادة ، بدلا من وُعد ، ووُصل ، ووُجوه ، ووُرقة ، ووُصلة ، ووِسادة ووِفادة ، قال ابن جني: " فإن قلت: الهمزة على كل حال أثقل من الواو، فكيف عدل عن الأثقل إلى ما هو أثقل منه ؟ قيل : الهمزة وإن كانت أثقل من الواو على الإطلاق فإن الواو إذا انضمت كانت أثقل من الهمزة ، لأن ضمتها تزيدها ثقلا ، وأما إسادة وإعاء ، فإن الكسرة فيهما محمولة على الضمة في أقتت ، فلذلك قل نحو إِسادة وكثر نحو أُجوه وأُرِقة ، حتي أنهم قالوا في الوجنة : أُجنة ، فأبدلوها مع الضمة البتة ، ولم يقولوا : وُجنَة " [٦٧] .

ويري الرضي أن قلب الواو المكسورة همزة أو العدل عنها إلى الهمزة سببه الثقل أيضًا ، وإن كان الثقل هنا أقل من ثقل ضم الواو ، قال : فاستثقل ذلك في أول الكلمة دون وسطها نحو : طويل وعويل ، لأن الابتداء بالمستثقل أشنع " [٦٨].

---

[٦٦] السابق ٣/٧٦-٨٠و١٢٧و٢٠٣-٢٠٨والممتع٢١٤-٢١٩ والتطبيق الصرفي ١٥٨-١٦١ .
[٦٧] الخصائص ٣/ ١٨١ - ١٨٣.
[٦٨] شرح الشافية ٣/ ٧٨- ٧٩ .

فالعدل هنا غرضه طلب التخفيف والفرار من الثقل الناشيء من ضم الواو أو كسرها ، بالعدول عنها إلى الهمزة، ونظرا لهذا الثقل جعل المازني العدول عنها في هذه الحالة إلى الهمزة قياسًا ، أما الرضي فقصره على السماع [٦٩].

كما أجازوا العدول عن كل واو مضمومة ضمة لازمة إلى الهمزة سواء أكانت في أول الكلمة أم في حشوها كأدؤر وأنؤر جوازا مطردًا، وذلك لأن الضمة مع الواو فيها من الثقل ما في اجتماع الواوين ، وقياس الواوين المجتمعين جواز قلب الأولي منهما همزة في غير النسب كقولهم : طووي ، وكذا عندما تكون هذه الضمة للإعراب نحو هذا دلوُك ، أو لالتقاء الساكنين، نحو : اخشوا القوم ، فلا تقلب الواو في هذه الحالات همزة لعروض ضمها ، وكذلك إن كانت الواو المضمومة مشددة ، كالتقوُّل ، فلا تقلب همزة لقوتها بالتشديد وصيرورتهما كالحرف الواحد [٧٠].

١٢- العدل عن الهمزة إلي الألف أو الواو أو الياء :

عندما تجتمع همزتان في كلمة واحدة يميل المتكلم إلى التخلص من إحداهما ، تسهيلاً للنطق ، واختصاراً للجهد العضلي المبذول ، فإذا كانت الهمزة الثانية منهما ساكنة ، يميل المتكلم إلى العدل عنها إلى حرف من جنس حركة الهمزة السابقة عليها ، فإذا كانت الهمزة الأولى محركة بالفتح نحو أأمن ، عدل المتكلم عن الهمزة الثانية إلى الألف فتصبح الكلمة آمن ، وإذا كانت حركة الهمزة الأولى ضمة أو كسرة ، عدل المتكلم عن الهمزة الثانية إلى الواو كما في أؤمن التي تتحول في النطق إلى أومن ، وإلى الياء

---

[٦٩] السابق ٣/ ٧٨ ، وكذا قلب الواو المفتوحة همزة مقصور على السماع أيضًا .
[٧٠] الكتاب ٤/ ٣٣١ وشرح الشافية ٣/ ٧٨ و ٢٤٠ والمساعد ٤/ ٩٣ والصحاح ٢٥١٩/٦ (وأي).

كما في إيمان التي تتحول إلى إيمان ، وإذا كانت الهمزة الأولى ساكنة ، وذلك إذا كانت عينا والثانية متحركة ، يميل المتكلم إلى إدغام الأولى في الثانية حتى يكون النطق بهما دفعة واحدة ، بما يساعد على تيسير النطق واختصار الجهد ، كما في صيغة فعَال من سأل ، حيث تنطق سأّال [٧١] .

١٣- العدل عن الواو والياء إلي التاء :

يعدل المتكلم العربي عن الواو والياء إلى التاء عندما يصوغ من المثال (معتل الفاء) فعلاً بوزن افتعل وما يشتق منه فيصوغ من وصف ويسر : اتصف واتسر في الماضي ، ويتصف ويتسر في المضارع ، واتصفْ واتسِر في الأمر ، ومتصف ومتسر مع اسم الفاعل واسم المفعول بكسر ماقبل الآخر مع الأول وفتحه مع الثاني ، واتصاف واتسار في المصدر وهكذا .

وإنما عدلوا عن الواو والياء إلى التاء ، اختصاراً للجهد العضلي وذلك بعد إدغام هذه التاء في تاء افتعل ، فجاء النطق بالصوتين دفعة واحدة ، بدلاً من الانتقال من الواو أو الياء إلى التاء ، أو بدلاً من إطالة زمن النطق بالهمزة أول الكلمة مرة بالضمة الطويلة وأخرى بالكسرة الطويلة ، وما يحتاجه هذا من جهد مبذول ، ولأن التاء كما ذكر ابن عصفورحرف جلد لايتغير لما قبله، وهي مع ذلك قريبة المخرج من الواو، لأنها من أصول الثنايا والواو من الشفة [٧٢] .

١٤- العدل عن التاء إلي الطاء إذا سبقت بطاء أو صاد أو ظاء تحقيقا للتماثل بتن الأصوات المفخمة : وذلك في صيغة افتعل من نحو طلب وطلع وطرد وصبغ وصبر وظلم ، ونحوها ، حيث يقولون اطَّلب واطَّلع واطَّرد

---

[٧١] شرح الشافية ٣ / ٢٠٨- ٢١٣ .

[٧٢] الممتع في التصريف ٢٥٦ ، وانظر شرح الشافية ٣ / ٨٠ ، ٢١٩ .

واصطبغ واصطبرواظطلم، فتبدل تاء الافتعال طاء وتدغم في فاء الفعل في الأفعال الثلاثة الأولى إيثارا للخفة وطلبا للتماثل بين الصوتين المتجاورين ، وتبقى بدون إدغام في الأفعال الثلاثة الأخيرة، ويجوز في آخر فعل منها أن تبدل الطاء المبدلة من التاء ظاء وتدغم في الظاء التي هي فاء الكلمة فتصبح اظَّلم تحقيقا للغرض نفسه. ومنه قول بعض بني تميم : ضبطٌّ وفحصطٌّ بدلا من ضبطتُ وفحصتُ فعدل عن التاء إلى الطاء، وإن كان سيبويه يرى أن الأفضل عدم القلب ، قال : " وأعرب اللغتين وأجودهما أن لا تقلب طاء ، لأن هذه التاء علامة الإضمار ، وإنما تجئ لمعنى ، وليست تلزم هذه التاء الفعل"[٧٣].

١٥ -العدل عن التاء إلي الذال أو الضاد إذا جاورت هذه التاء ذالا أو ضادا :

كما في صيغة افتعل من ذكر وضجع ونحوهما، حيث يقولون : اذَّكر واضجع ، وذلك تحقيقا للتناغم والانسجام بين الأصوات المتجاورة [٧٤] .

١٦- العدل عن التاء إلي الدال إذا جاورت هذه التاء دالا أو زايا أو ذالا :

وذلك في صيغة افتعل من نحو درك وزجر وذكر، حيث يقولون ادَّرك وازدجر واذدكر[٧٥]. فتركوا التاء وجاءوا بالدال تحقيقا للمماثلة الصوتية بين الأصوات المجهورة. ويجوز في الفعل الأخير إبدال الذال دالا وإدغامها في الدال فتصبح ادَّكر . كل هذا الغرض منه تحقيق التماثل والتناغم بين الأصوات المتجاورة .

---

[٧٣] انظر : الكتاب ٤ / ٤٧٢ ، والتطور اللغوي ٣٣ .
[٧٤] السابق ٣٥ .
[٧٥] التطور اللغوي ٣٣ .

١٧- **وقد يكون الغرض من العدل عن صامت إلي غيره تحقيق المخالفة بين الأصوات المتماثلة تيسيرا للنطق ودفعا للثقل ومن ذلك** : العدل عن أحد الصوتين المتماثلين حال التضعيف إلى أحد الأصوات السائلة، وهي اللام والميم والنون والراء أو أصوات العلة، تحقيقا للمخالفة الصوتية بينهما كقولهم: طربق بدلا من طبَّق ، ومنطر بدلا من ممطر وشرمط بدلا من شرَّط ونحو ذلك في غير الفصحي، ومنه في الفصحي قولهم : قيراط ودينار وأصلهما قِرّاط ودنَّار بتشديد الثاني ، ومنه أملي في أملل، وغير ذلك مما يعدلون فيه عن صوت إلى غيره بقصد التخلص من الثقل ورغبة في تحقيق الخفة والسهولة في النطق، وهو ما يسمي بقانون المخالفة الصوتية كما سبق[٧٦].

نستخلص من الأمثلة السابقة أن غرض المتكلم العربي عندما يعدل عن حركة إلى أخرى أو عندما يعدل عن الحركة إلى السكون، أو عندما يعدل عن شبه المتحرك إلى صوت صامت ، وكذا عندما يعدل عن صامت إلى غيره هو رغبته في التخلص من الثقل في النطق ، وتحقيق الخفة والسهولة على لسانه فيما ينطق به من ألفاظ ، وذلك عن طريق المماثلة بين الأصوات المتباعدة أو المخالفة بين الأصوات المتماثلة ، بحسب ما يروق للسانه ، فبعض المتكلمين يميل إلى تحقيق التماثل بين الأصوات ، وبعضهم يميل إلى تحقيق التخالف بينها ، ففي هذه الحالة أو تلك يلعب العدل اللغوي دوره ، فيترك المتكلم صوتا ويستعمل آخر كما رأينا فيما ساقه اللغويون من أمثلة .

---

(٧٦) السابق ٥٨ - ٦٠.

الفصل الثاني

الدراسة الصرفية

العدل اللغوي والأبنية:

يتناول هذا الفصل العدل عن بناء لغوي إلى بناء لغوي آخر لتحقيق غرض معين كالرغبة في استعمال لفظ أخف من المعدول عنه أو الرغبة في إثبات التكرار أو التضعيف أو المبالغة في الوصف أو تمحيص العلمية للفظ معين أو غير ذلك من الأغراض، وإليك صور هذا العدل:

١ - العدل اللغوي وبنية الأعلام :

أ- عدل العلم إلي صيغة فعل في غير النداء :

والمسموع من هذه الأعلام: عُمر، وزُفر، ومُضر وثُعل وهُبل وزُحل ، وعُصم وقُزح وجُشم وقُثم وجُمح وحُجا ودُلف وهُذل وبُلع (بطن من قضاعة) ولُبد (اسم نسر من نسور لقمان) وغُبر وعُدس وجُرش (موضع باليمن) وهُصر اسم (للأسد) وجعل الأخفش منه طُوي علما على البقعة أو البلدة ورده أبو حيان ، ومنه أيضا عُلق وفُلق من أسماء الدواهي كما ذكر ابن خالويه [٧٧].

حيث ذهب النحاة إلى أن هذه الأعلام معدولة عن صيغة فاعل (أي العلم المنقول عن الصفة) فعمر معدول عن عامر وعصم عن عاصم وزفر عن زافر وهكذا الباقي ما عدا ثُعل قالوا: إنه معدول عن صيغة أفعل، أي

---

[٧٧] انظر معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٦٦ والارتشاف ٢/ ٨٦٨ والمزهر ٢/ ١٤٩- ١٥٠ والهمع ١/ ٨٧ والتصريح ٢/ ٢٢٤ وابن يعيش ١/ ٦٢ والمساعد ٣/ ١٧ وشرح الكافية للرضي ١/ ١٢٣ وسبب رد طُوي عند أبي حيان أن العدل متي أمكن غيره وهوالتأنيث هنا فلا داعي لتكلفه .

أثل وقيل عن ثاعل وجعل الصيمري منه خُبث علمًا فتكون معدولة عن صيغة فعيل أي : خبيث [٧٨].

والعدل في هذه الأعلام تقديري، حيث سمعت ممنوعة من الصرف وليس فيها غير العلمية، فلجأ النحاة إلى القول بأنها أعلام معدولة عن كلمة أخرى، هي صيغة فاعل في الغالب لأن الأعلام يغلب عليها النقل، وهو أن يكون لها أصل في النكرات، ولأنها لو كانت صفات كحُطم ولُبد ، لدخلت عليها الألف واللام، وإنما جعلت معدولة لأمر مجهول ولهذا ذهبوا إلى أن العرب أرادوا أن يدلوا على هذا العدول ، ويرشدوا إليه ، فمنعوا هذه الأعلام الصرف ليكون دليلاً ومرشدًا للعدل الحاصل فيها [٧٩].

والذي دفعهم إلى القول بعدل هذه الأعلام أن صيغة فُعل كثر فيها العدل التحقيقي نحو : غدر وفسق ، المعدولين عن غادر وفاسق وكذا جُمع وكُتع المعدولتان عن جمعاوات وكتعاوات وكذا أُخر المعدولة عن آخر. غير أن للقول بعدل هذه الأعلام كما ذكر الأشموني فائدتين، إحداهما لفظية وهي التخفيف، والأخرى معنوية، وهي: تمحيص العلمية فيها لأن صيغة فاعل تحتملها وتحتمل الصفة أيضًا [٨٠].

غير أنه يقتصر على المسموع من هذه الأعلام، فلا يقاس عليها فلا يقال مثلا مُلك وحُتم وخُلد في مالك وحاتم وخالد ، لأن العرب لم تنطق به[٨١].

---

[٧٨] التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٥٩ والخصائص ١/ ٥٢.

[٧٩] انظر النحو الوافي ٤/ ٢٥٧ ويري عباس حسن أن هذا الافتراض مرفوض وقد آن الأوان لإهماله.

[٨٠] انظر الأشموني ٢/ ٢٦١ وابن يعيش ١/ ٦٢.

[٨١] الخصائص ١/ ٥٢.

كما أنه إذا وردت هذه الصيغة مصروفة، وهي علم نحو "أُدد" فإنه لا يحكم عليها بالعدل، لأنه لا يحفظ له أصل في النكرات، فإما أن يكون مرتجلا أو منقولاً أو من أصل مجهول[٨٢]. كما أنه إذا نكرت هذه الأعلام في نحو قولك : مررت بعمر وعمر آخر فإنها تصرف لزوال العلمية عنها في هذه الحالة، وبزوال العلمية يزول عنها القول بعدلها أيضا [٨٣].

ب – **عدل العلم إلي صيغة فعل في النداء** :

من ذلك قولم في ذم الرجل: يا فُسق ويا خُبث ، ويا غُدر ، ويا لُكع وهذه الصيغ تختص بالنداء وحده، فلا يستعمل منها شيء في غير النداء، وعدلها تحقيقي يراد به المبالغة في الذم، وهي معدولة عن فاسق وخبيث وألكع أولاكع، فقولهم: يالكع معناه: يا لئيم، حيث يقال: لَكَعَ الرجل لكاعةً إذا لؤم[٨٤].

والذي دفع النحاة للقول بأن هذه الصيغ معدولة عن صيغة أخرى أنهم وجدوا هذه الصيغ تستعمل في هذا الموضع (النداء) وحده دون غيره ، ولم يشتهر استعمالها في كل موضع كما اشتهر استعمال الصيغ التي عدلت عنها، قال عبد القاهر: " وإنما قلنا في قولهم: يا فسق: إنه معدول عن فاسق، لأنا لم نجدهم وضعوا فُسق وضعًا أوليًا شائعًا، وإنما رأينا فاسق هو المستمر، ووجدناهم قالوا في هذا الموضع خصوصا: يا فسق، والمعني: يا فاسق، فحكمنا بأنهم عدلوا لفظ فاسق إلى فسق، إذ لو كان فسق صيغة قصد وضعها

---

[٨٢] التصريح ٢/ ٢٢٤ والهمع ١/ ٨٧ وابن يعيش ١/ ٦٢ والمساعد ٣/ ١٧.

[٨٣] ابن يعيش ١/ ٦٢.

[٨٤] الأمالي الشجرية ٢/ ١٠٧ و ١١٠ والارتشاف ٢/ ٨٧٠ وإصلاح الخلل ٢٧٥ والتبصرة والتذكرة ٢/٥٥٩.

أصلا بنفسها كفاسق، لوجب أن يستعمل في كل موضع يستعمل فيه فاسق، كما استعمل حطم في كل موضع استعمل فيه حاطم"[٨٥].

وبالتالي فاستعمال اللفظ في موضع دون غيره دليل على أن هذا اللفظ عدل عن غيره لغرض معين ، أما إذا لم يختص هذا اللفظ بموضع دون غيره، فلا يقال أنه معدول عن لفظ آخر وخاصة إذا كان اللفظان يساوق بعضهما بعضًا في الاستعمال. فمما جاء على فُعل في غير النداء قولهم: حُطم وخُتع في مبالغة حاطم وخاتع، أي أنهما كضروب في مبالغة ضارب، ولذا لم يحكم بعدلهما عن حاطم وخاتع، لأنهما لا يختصان بباب معين، وإنما يستعملان في كل موضع يستعمل فيه حاطم وخاتع، مع تحقق المبالغة فيهما، ولذا لم يمنعا الصرف، أي أن نقصان بعض حروف الألفاظ التي تشترك في معني معين عن بعض في حال التصرف ليس دليلا على أن الناقص معدول عن الشائع في كل الأحوال[٨٦].

وإذا سمي بصيغة فُعل المعدولة عن فاعل في النداء، امتنع صرفها للعلمية ، ومراعاة العدل ، فإذا نكرت زال المنع لزوال العلمية [٨٧].

ج – عدل العلم إلي صيغة فعل في التوكيد :

وجاء منه في التوكيد أربعة صيغ وهي : جُمع وكُتع وبُصع وبُتع حيث تذكر هذه الصيغ بعد الجمع المؤنث لإفادة التوكيد في المعنى كقولك: حضرت النساء جُمع كُتع بُصع بُتع . فهذه الصيغ أعلام بمعني الإحاطة، واستدلوا

---

[٨٥] المقتصد ٢/ ١٠١٤.

[٨٦] شرح الكافية للرضي ١/ ١٢٢ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٤ والمساعد ٣/ ٣٦ والتصريح ٢/ ٢٢٤ والهمع ١/ ٨٩ والأشموني ٢/ ٢٦٢.

[٨٧] الارتشاف ٢/ ٨٧٠ والهمع ١/ ٨٩ والتصريح ٢/ ٢٢٤ والمساعد ٣/ ٣٦ وذهب الأخفش إلى صرفها في حال التسمية بها أيضا.

على علميتها بجمعهم مذكرها بالواو والنون، ولا يجمع بهما من المعارف إلا العلم، واختاره ابن الحاجب، وذهب آخرون إلى أن تعريفها بنية الإضافة، إذ الأصل في قولك: رأيت النساء جمع: جمعهن كما يقال: رأيت النساء كلهن، فحذفوا الضمير للعلم به، واستغني بنية الإضافة وصارت هذه الصيغ لكونها معرفة بلا علامة ملفوظ بها كالأعلام ، ففيها شبه العلمية وليست بأعلام، لأن العلم إما شخصي وإما جنسي وليست هذه واحدا منهما، وذهب بعض النحاة إلى أنها أعلام أجناس، فكل واحد منها علم جنس يدل على الإحاطة والشمول لما تبعنه ، وقيل إنها من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح ، وقيل تنزلت منزلة اسماء الأعلام المشتقة حال العلمية كغطفان وسعاد [٨٨].

أما عدلها فقد اختلف فيما عدلت عنه على أربعة أقوال أولها: أنها عدلت عن صيغة فُعَل بسكون العين من حيث إن مذكرها أفعل ومؤنثها فعلاء، فكان قياسها أن تجمع هذا الجمع (فُعَل) كما يجمع أحمر وحمراء على حُمْر . وثانيها: إنها عدلت عن صيغة فَعَالى كصحارى من حيث إنها اسم لا صفة ، فإن قياسها أن تجمع هذا الجمع، فيقال : جَماعى وكَتَاعى وبَصاعى وبَتَاعى. وثالثها : إنها معدولة عن فعلاوات من حيث إن مذكرها يجمع بالألف والنون، فإن قياسها أن تجمع بالألف والتاء فيقال: جمعاوات وكتعاوات وبصعاوات وبتعاوات . ورابعها: إنها معدولة عن الألف واللام، واختاره أبو حيان، حيث ذهب إلى أنها معدولة عن الألف واللام، لأن مذكرها، جمع بالواو والنون، فقالوا أجمعون، كما قالوا: الأخسرون، فقياسه أنه إذا جمع كان معرفا بالألف واللام فعدلوا به عما كان يستحقه من تعريف بالألف واللام. ورده السيوطي بأن هذا يقتضي أن يكون جمع المذكر فيه

---

[٨٨] انظر الكتاب ٢/١٤ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٣ ونتائج الفكر ٢٨٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٧٢ والتصريح ٢/ ٢٢٢ والهمع ١/ ٩٠- ٩١ والنحو الوافي ٤/ ٢٥٦.

ممنوع من الصرف كذلك لوجود العدل المذكور فيه وتكون الياء فيه علامة الجر على أنها نائبة عن الفتحة وهو غريب[٨٩].

والرأي الأول للأخفش والسيرافي[٩٠]، واختاره ابن عصفور، قال: " لأن العدل عن فعالي لم يثبت في موضع من المواضع، والعدل عن فُعَل إلى فُعَل ثبت، قالوا: ثلاث دُرَع ، وهو جمع دَرْعاء ، وكان القياس درْعاً [٩١].

واختار الفارسي كونه معدولا عن فَعَالي أو فعلاوات ، لأن جمعاء اسم لا صفة، وقياس جمع فعلاء اسمًا فعالي في التكسير وفعلاوات في التصحيح كصحاري وصحراوات فجُمَع معدول عن أحدهما. ورده الرضي بقوله : " ويرد عليه أن جمعاء لو كان اسما لكان أجمع أيضا كذلك فجمعه إذن على أجمعون شاذ، إذ لا يجمع بالواو والنون إلا العلم أو الوصف" [٩٢].

واختار ابن مالك الرأي الثالث، وهو أنها معدولة عن فعلاوات، وقال: " وأما العدل فعن فعلاوات ؛ لأنه جمع فعلاء مؤنث أفعل، وقد جمع المذكر بالواو والنون فكان حق المؤنث أن يجمع بالألف والتاء كأفعل وفعلي، ولكن جئ به على فُعَل ، فعلم أنه معدول عن فعلاوات، وليس معدولا عن فُعَل كما قال الأخفش والسيرافي ، لأن أفعل المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه على فُعَل بسكون العين ، ولا هو معدول عن فعالي، لأن فعلاء لا يجمع على فعالي إلا إذا لم يكن له مذكر على أفعل، وكان اسما محضا كصحراء،

---

(٨٩) انظر الهمع ١/ ٩٠- ٩١ والارتشاف ٢/ ٨٦٨.

(٩٠) انظر شرح السيرافي لكتاب سيبويه ٥/ ١١٠ - ١١١ والمساعد ٣/ ٣٥والتصريح ٢/٢٢٢.

(٩١) شرح الجمل ١/ ٢٧٢.

(٩٢) انظر هذا الخلاف في شرح الكافية للرضي ١/ ١١٩ والارتشاف ٢/ ٨٦٨ والتصريح ٢/ ٢٢٢ والأشموني ٢/ ٢٦١.

وجمعاء بخلاف ذلك فلا له في فَعَالى ولا فُعْل ، وإنما أصله جمعاوات، كما قيل في مذكره أجمعون " (٩٣).

والرأي الراجح لديَّ من جملة هذه الأقوال الأربعة هو أن هذه الصيغ الأربعة معدولة عن صيغة فعلاوات، وذلك لأن هذه الألفاظ وردت ممنوعة من الصرف لكونها أعلاما معدولة وهي ترد لتأكيد الجمع المؤنث ومقابلها وهو الجمع المذكر يجمع بالواو والنون ، ولا يجمع بهما إلا العلم والصفة والمرجح في هذه الصيغ أنها أعلام على التوكيد ، ومقابل الجمع الذي يجمع بالواو والنون يجمع بالألف والتاء ، ومن هنا يترجح كون هذه الصيغ الأربعة معدولة عن جمعها بالألف والتاء، وذلك تحقيقا لغرض تخفيف اللفظ وتسهيل النطق به الذي هو أحد أغراض العدل اللغوي كما بينا.

د – عدل العلم إلي صيغة فعال :

ومنه العلم المعلق على النساء نحو : حذام وقطام ورقاش وغلاب وسجاح وبهان، فهذه الأعلام ونحوها معدولة عن صيغة فاعلة فحذام عن حاذمة وقطام عن قاطمة ورقاش عن راقشة وكذا باقيها، ومنها كذلك كساف وخطاف لكلبتين، وقثام وجعار وفشاح للضبع وخصاف وسكاب لفرسين، وملاع ومناع لهضبتين ووبار وشراف لأرضين ولصاف لجبل . وذهب المبرد (واختاره ابن يعيش) إلى القول بأن هذه الأعلام ضرب من المرتجل لأنها لم تكن قبل العلمية بازاء حقيقة معدولة ثم نقلت إلى العلمية، وبالتالي يكون منعها من الصرف سببه العلمية والتأنيث المعنوي كما في سعاد وزينب، ورده أبو حيان بأن الغالب في الأعلام أن تكون منقولة، أي لها أصل في النكرات، ومنها هذه الأعلام التي عدلت عن أصلها المنكر بعد أن صارت

---

(٩٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٥ – ١٤٧٦ وانظر الارتشاف ٢/ ٨٦٨ والتصريح ٢/٢٢٢ والأشموني ٢/٢٦١.

أعلاما [٩٤]. وهذه الأعلام يبنيها الحجازيون على الكسر كما في قول الشاعر [٩٥].

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القولَ ما قالت حذام

أما بنو تميم فيعربونها إعراب مالا ينصرف ، إلا إذا كانت مختومة بالراء، فإنهم يوافقون الحجازيين في بنائها على الكسر، وذلك في نحو حضار اسم كوكب، وسفارِ اسم بئر وظفار اسم بلد، وعرارا سم بقرة. وذلك لأن لغتهم الإمالة، ولا تصح الإمالة فيا آخره راء مضمومة أو مفتوحة فعدلوا إلى الكسر لتصح الإمالة فيها[٩٦]. ومن ذلك قول الفرزدق[٩٧] :

متي ترد يومًا سفارِ تجد بها أدينهمَ يرمي المستجيزَ المعوّرا

وجمع الأعشى بين اللغتين في قوله [٩٨]:

ومر دهرٌ على وبارٍ فهلكت جهرة وبارُ

وذهب المبرد (واختاره عبد القاهر) إلى أن علة بناء هذه الأعلام، اجتماع ثلاثة أسباب من الأسباب المانعة للصرف ، وهي التعريف والتأنيث والعدل وليس بعد منع الصرف درجة إلا البناء ، وبني على الكسر لأنه من

---

[٩٤] الأمالي الشجرية ٢/ ١١٤ والمقتضب ٣/ ٣١٢ وابن يعيش ٤/ ٦٢- ٦٤ والهمع ١/ ٩٣ وقد أورد الصاغاني تأليفا مستقلا جمع فيه مائة وثلاثين علما على هذا الوزن. انظر المزهر ٢/ ١٣١.

[٩٥] من الوافر وهو منسوب للجيم بن صعب في التصريح ٢/ ٢٢٥ والأشموني ٢/ ٢٦٥ وقيل لديسم بن طارف في كشف المشكل ٢٤٩ واللسان (نصت) و (حذم) وشرح ابن عقيل ١/ ١٠٥ والمغني ١/ ١٤٦ برواية فأنصتوها.

[٩٦] انظر الأمالي الشجرية ٢/ ١١٤- ١١٥ والتبصرة والتذكرة ٢/ ٥٦٧ والمخصص ١٧/ ٦٧- ٦٨.

[٩٧] من الطويل في شرح ديوانه ٤٧٣/١ ونسب له في المغني١١٣/١ والتبصرة ٥٦٧/٢.

[٩٨] شرح ديوانه ٧٣ والأمالي الشجرية ٢/ ١١٤ والتصريح ٢/ ٢٢٥ والهمع ١/ ٩٤ والأشموني ٢/ ٢٦٥ والمقتضب ٣/ ٤٢ و ٣١٣ وقيل يحتمل أن تكون " بار" الثانية فعلا ماضيا مسندًا لواو الجماعة من البوار، أي (وباروا) وعليه فلا شاهد فيه.

علامات التأنيث كما في قولهم : أنتِ فعلتِ ، وضربتُكِ ونحو ذلك، ورده بعض النحاة باجتماع خمس علل في أذربيجان، ومع ذلك أعربوها دون صرف [٩٩].

وذهب الربعي إلى أن هذه الأعلام بنيت لتضمنها معني علامة التأنيث في الأسماء التي عدلت عنها كحاذمة وقاطمة وغيرهما ، فلما عدلت عما فيه تاء التأنيث، بنيت لتضمنها معني الحرف ، ورُدَّ بقولهم جماد من الجمود وليس فيه تاء التأنيث[١٠٠].

والراجح أن علة بناء هذه الأعلام هو حملها على باب نزال في الأمر وذلك للمشابهة بينهما من أربعة أوجه وهي: الوزن والعدل والتأنيث والعلمية[١٠١].

أما ما التزم إعرابه مما جاء على هذا الوزن نحو "دَلال" اسم امرأة فليس بمعدول ، ولا يكون المعدول منه إلا مؤنثا، فإن توهم فيه التذكير يقدر فيه التأنيث، كما في سفار اسم ماء ، قدروه : ماءة وقيل هو اسم بئر ، وحضارِ لكوكب ، قدروه كوكبة ، وهكذا [١٠٢] .

وإذا نكرت هذه الأسماء، صرفت لفقدان العلمية، ولو سمي بها مذكر جاز الوجهان: منع الصرف، لبقاء لفظ العدل، والصرف لزوال معناه وزوال التأنيث بزواله، لأنه إنما كان مؤنثا لإرادة ما عدل عنه وهو وزن فاعلة[١٠٣].

---

[٩٩] المقتصد ٢/ ١٠٢١ والمقتضب ٣/ ٣١٣ والأمالي الشجرية ٢/ ١١٥ وشرح الكافية للرضي ٣/ ١١٣- ١١٤ والهمع ١/ ٩٣ والنحو الوافي ٤/ ٢٥٩ - ٢٦٠.

[١٠٠] انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٦ - ١٤٧٧ والمخصص ١٧/ ٦٦- ٦٧ والتبصرة ٢/ ٥٦٤ - ٥٦٧ والأمالي الشجرية ٢/ ١١٥.

[١٠١] الأمالي الشجرية ٢/ ١١٥.

[١٠٢] المخصص ١٧/ ٦٨ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٧ والتصريح ٢/ ٢٢٥.

[١٠٣] الأشموني ٢/ ٢٦٥ والهمع ١/ ٩٣ والتصريح ٢/ ٢٢٥.

٢ – العدل اللغوي وبنية الصفات:

أ – عدل الصفة إلي صيغة فعل :

وقع من ذلك في كلامهم كلمة "أخر" جمع أخرى مؤنث آخر بفتح الخاء، في قولك : وصلت سيارات الإطفاء وسيارات أخر، وقال تعالي (منه آيات محكمات وأخر متشابهات) [١٠٤].

فهي هنا جمع أخرى مؤنث آخر الذي هو اسم تفضيل يعني أكثر مخالفة ومغايرة، وليست جمع أخرى التي تعني آخرة ، المقابلة لأولى في قوله تعالي (قالت أولاهم لأخراهم) [١٠٥] فهذه تجمع على أُخر مصروفا لأنها غير معدولة والفرق بين أخرى المعدولة وغير المعدولة، أن المعدولة لا تدل على الانتهاء كما لا يدل عليه مذكرها، فلذلك يعطف عليهما أمثالهما في صنف واحد، تقول عندي كتاب وآخر وآخر، وعندي صحيفة وأخرى وأخري، أما غير المعدولة فتدل على الانتهاء، ولا يعطف عليها مثلها في صنف واحد أو جنس واحد . وتمنع أخر المعدولة من الصرف لاجتماع الوصفية والعدل فيها، أما الوصفية فظاهرة، وأما العدل فعن لفظ" آخر" الذي يلزم الإفراد والتذكير لكونه اسم تفضيل مجرد من أل والإضافة للمعرفة ، فحقه أن يلزم الإفراد والتذكير في جميع استعمالاته ، ولو كان الموصوف به مثني أو جمعًا أو مؤنثًا وهذا ما تقتضيه الأحكام العامة لأفعل التفضيل المجرد منهما ، ولكن العرب عدلوا عنه في وصف الجمع المؤنث ، وقالوا : نساء أخر ، بصيغة الجمع فمنع الصرف لجمعه بين الوصفية والعدل [١٠٦].

---

[١٠٤] سورة آل عمران ٣/ ٧.

[١٠٥] سورة الأعراف ٧/ ٣٨.

[١٠٦] انظر الكتاب ٣/ ٢٢٤– ٢٢٥ والمقتضب ٣/ ٣٧٦– ٣٧٧ والارتشاف ٢/ ٨٧٣ والأشموني ٢/ ٢٤٠ والتصريح ٢/ ٢٢٤.

وذهب بعض النحاة إلى أن "أخر" معدولة عن "الأخر" بالألف واللام لأن باب أفعل إذا حذفت منه" من" لزمته الألف واللام وثني وجمع وأنث كقولك: مررت بالأفضل والفضلي وبالأفضلين والفضليين وبالأفضلين والفضل ، كقوله تعالى (إنها لأحدى الكبر)[١٠٧] ، وعليه لا يجوز أن تحذف الألف واللام فتقول : مررت بنسوة كبر وفضل ، لأن الألف واللام تعاقب "من" فإذا ذكرت "من" لا يثني ولا يجمع ولا يؤنث ، فتقول : مررت برجل أفضل منك، وبامرأة أفضل منك وبرجلين أفضل منكما، وبامرأتين أفضل منكما، وبرجال أفضل منكم، وبنساء أفضل منكن وكذا لو كانت من مقدرة، كما في قولنا: الله أكبر ونحو ذلك، قال الرضي: " والدليل على عدل" آخر" أنه لو كان مع "من" المقدرة كما في "الله أكبر" للزم أن يقال: بنسوة آخر، على وزن أفعل، لأن أفعل التفضيل مادام بمن ظاهرة أو مقدرة، لا يجوز مطابقته لمن هو له، بل يجب إفراده، ولا يجوز أن يكون بتقدير الإضافة، لأن المضاف إليه لا يحذف إلا مع بناء المضاف كما في الغايات أو مع ساد مسد المضاف إليه وهو التنوين كما في: " حينئذ" و (كلاً آتينا) [١٠٨] ، أو مع دلالة ما أضيف إليه تابع ذلك المضاف... فلم يبق إلا أن يكون أصله اللام"[١٠٩].

وبذلك تكون أخر قد عدلت عن أصلها المجموع بالألف واللام ، ثم أعطيت من الجمعية مجردة مالا يعطي غيرها إلا مقرونا بهما ، فهذا عدل لفظي ثم عدلت عن معناهما ، لأن الموصوف بها لا يكون إلا نكرة ، وكان حقها إذا عدلت عن لفظهما أن ينوي معناهما مع زيادة في المعني، كما نوي معني اثنين بمثني مع زيادة التضعيف ، وكما نوي بفسق معني: يا فاسق مع

---

(١٠٧) سورة المدثر ٧٤/ ٣٥.
(١٠٨) سورة الأنبياء ٢١/٧٩.
(١٠٩) شرح الكافية ١/ ١١٦.

زيادة المبالغة، وكما نوي معني عامر بعمر مع زيادة الوضوح ، فلما عدلت "أخر" ولم يكن في عدلها زيادة كغيرها من المعدولات، كان ذلك عدلاً ثانيا لها [١١٠].

ويري عباس حسن أن كلمة " أخر " ليست للتفضيل ، وإنما هي كلمة معدولة أو محولة عن كلمة "آخر" التي أصلها " أأخر" جاءت لتؤدي معني ليس فيه تفضيل، وذلك لأن العرب حين أرادوا استخدام كلمة في معناها الأصلي، وهو المغايرة المحضة الخالية من معني التفضيل عدلوا بها عن وزنها الأول، بأن أدخلوا عليها شيئا من التغيير، وحولوها إلى هذا الوزن الجديد وهو "أخر" لتؤدي معني خاليا من التفضيل لا يمكن أن تؤديه إذا بقيت على الصيغة الأولى"[١١١].

وهذا الرأي أشار إليه الرضي في قوله : " فالأولي ألا يدعي كون "آخر" وتصاريفه معدولة عما كان حقها ولازمها في الأصل، أعني أحد الأشياء الثلاثة (أل أو الإضافة أو من) وإنما عدل عنه لتعريه عن معني أفعل التفضيل الذي هو المستلزم لأحدهما، وذلك لأنه صار بمعنى غير " [١١٢].

وهذان الرأيان يشيران إلى ما تحدثنا عنه من أغراض العدل، وأهمها تحقيق الخفة في اللفظ ، حيث يمكن القول بأن هذا الغرض هو المسئول عن عدل" أخر" عن الأخر أو عن " آخر من" وذلك بالتخلص من الألف واللام أو من حرف الجر، تخفيفا للفظها، وهذا العدل أخرجها مع كثرة الاستعمال من صيغ التفضيل وحولها إلى معني جديد مقصود وهو الدلالة على المغايرة

---

(١١٠) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٨ – ١٤٥٠ والأشموني ٢/ ٢٤٠- ٢٤١ والأمالي الشجرية ٢/ ١٠٧ – ١٠٨ والتبصرة والتذكرة ٢/ ٥٦١- ٥٦٢.

(١١١) النحو الوافي ٣/ ٤٠٩.

(١١٢) شرح الكافية ١/ ١١٨.

فقط، ولهذا قال عباس حسن: " وإبعادًا لهذا التكلف ومسايرة للأمر الواقع يحسن الأخذ ببعض ما قاله النحاه بحق، وهو أنها ليست للتفضيل، فلا تنطبق عليها أحكامه، أو أنها خالفت القاعدة فهي من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه"[١١٣].

ب – عدل الصفة إلي صيغة فعال في غير النداء :

من ذلك قولهم للضبع: جَعارِ لكثرة جعرها ، وقَثَّامِ من القثم وهو الجمع وفَشَاحِ من الفشح، وهو تفريج ما بين الرجلين ، كقوله[١١٤]:

فقلت لها عيشي جعارِ وجرري بلحم امرئ لم يشهد اليوم ناصره

وهذه الصفة جارية مجري الأعلام وهي مؤنثة دائما، وتستعمل من دون الموصوف ، ولا تلزم النداء ، وهي على ضربين ، أحدهما : ما صار بالغلبة علما جنسيًا ، نحو قولهم للمنيَّة : حلاق وجباذ ، كما في قوله [١١٥] :

لحقت حلاقِ بهم على أكسائهم ضرب الرقابِ ولا يهمُ المغنمُ

وهاتان صفتان عامتان لكل ما يحلق به ويجبذ أي يجذب، ثم اختصتا بجنس المنايا ومن ذلك قولهم للشمس : حناذ وبراح من الحنذ وهو الشيُّ والبراح وهو الزوال وقولهم للسنة المجدبة : كلاح وأزام وجداعِ ، وللحرب : ضرامِ ، وللحُمَّى : سباطِ وللخرزة التي تسحر بها المرأة زوجها بزَعمهم : كرارِ ، وللداهية : فشاشِ وحيادِ وحدادِ وصمامِ، وللغارة: فياحِ ، وللكية: وقاعِ وللمكان المرتفع: طمارِ .

---

[١١٣] النحو الوافي ٣/ ٤٠٩.

[١١٤] من الطويل ونسب لعبد الله بن خازم السلمي وقيل للجعدي في المخصص ١٧/ ٦٤ وبدون نسبه في الأمالي الشجرية ٢/ ١١٤ واللسان ٤/ ١٤٠ (جعر) .

[١١٥] من الكامل ونسبه ابن بري للأخزم بن قارب الطائي في اللسان ١٠/ ٦٦ (حلق) وهو بدون نسبة في الكتاب ٣/ ٢٧٣ والمخصص ١٧/ ٦٤ وابن يعيش ٤/ ٥٩ والأمالي الشجرية ٢/ ١١٤.

فهذه الصفات وأمثالها، معدولة عن صفة غالبة على وزن فاعلة ، فحلاقِ عدلوها عن الحالقة ، وجعار عن الجاعرة وكذا باقيها وهي صفات غلبت حتي صارت أسماء أو أعلام أجناس بدليل وصفها بالمعرفة في قولهم: حناذ الطالعة ، أي: الشمس الطالعة، ولو لم تكن معارف لم يجز حذف حرف النداء معها، فيقال: فشاش فشيه وحداد حدِّيه وكرارِ كُرِّيه ، وحيدي حياد، وهكذا [١١٦].

وثانيهما: ما بقيت على وصفيتها ، كقولهم: هذه المعركة قطاط، أي قاطَّة ، وهذه السُبَّة لزامِ ، أي لازمة ، قال عمرو بن معد يكرب الزبيدي[١١٧]:

أطلت فراطهم حتي إذا ما قتلت سراتهم كانت قطاطِ

ومن ذلك قولهم: لا تبل فلانا عندي بلالِ ، أي بالة ، وعدت الخيل بدادِ، أي متبددة ، قال الشاعر[١١٨]:

وذكرت من لبن المحلّق شربة والخيل تعدو في الصعيد بداد

وهذه الصفات أيضا معدولة عن صيغة فاعلة كسابقتها لإفادة معني المبالغة والتعظيم والتهويل في موصوفها الذي يكون محذوفا دائما، وهذا ما

---

[١١٦] انظر شرح الكافية للرضي ٣/ ١١٢- ١١٣ وابن يعيش ٤/ ٥٩- ٦٠ والمخصص ١٧/ ٦٤ والأمالي الشجرية ٢/ ١١٤ والتبصرة ٢/ ٥٦٥.

[١١٧] من الوافر ونسب له في الغريب المصنف ٢/ ٥٤١ وشرح الكافية للرضي ٣/ ١١٣ وابن يعيش ٤/ ٥٨ واللسان ٧/ ٣٨٢ (قطط).

[١١٨] من الكامل ونسب لعوف بن عطية الخرع في ابن يعيش ٤/ ٥٤ والخزانة ٦/ ٣٧٠ وشرح الكافية ٣/١١٣ و٢/ ٧٣ ونسبه السيوطي والأشموني للأعشي وليس في = =ديوانه انظر الهمع ١/٩٤ والأشموني ٣/ ٢٦٦ وللجعدي في ملحق ديوانه ٢٤١ والمساعد ٣/٣٩ وفي الكتاب ٢/ ٣٩ وبداد بمعني متبددة أو متفرقة وهي في محل نصب على الحال وقيل بداد بمعني متبددة فهو مصدر في معني اسم الفاعل كقولهم: فلان عَدْل ، أي: عادل، والماء غَوْر أي: غائر . انظر : ابن يعيش ٤/ ٤٩ والنحو الوافي ٤/ ٢٦٠.

يزيد هذا المعنى المعدولة إليه، وقد اختلفوا في سبب بنائها على الكسر، على نحو ما اختلف في سبب بناء ما جاء من الأعلام معدولا على فعال، والأرجح أن العلة في بنائها كالعلة في سبب بناء الأعلام آنفة الذكر، وهي مشابهة فعال في الأمر كما سبق.

ج – عدل الصفة إلي فعالِ في النداء :

وهذه الصفة تكون للمؤنث ، فهي صفة غالبة فيه وملازمة للنداء ولا تكون للمذكر، وتستعمل بدون ذكر الموصوف، كقولهم في ذم المؤنث: يا فساقِ ويا غدار ويا خباثِ ويا لكاعِ ويا رطابِ ويا دفارِ ويا خناثِ ويا خضافِ ويا حباقِ ويا ذراقِ ويا خزاقِ وضناز ويا قعاس، ونحو ذلك، من الصفات الخاصة بذم المؤنث وهي معدولة عن صيغة فاعلة، أي أن أصلها: يا فاسقة ويا غادرة، وبعضها معدول عن فعيلة، نحو يا خباث أصلها يا خبيثة . وبعضها معدول عن فَعِلة نحو: يا رطاب ويا دفار أي يا رطبة الفرج ، ويا دفرة أي : يا نتنة وتكني الدنيا ، بأم دفار، وبعضها معدول عن فعلاء مثل لكاعِ ، أصلها لكعاء .والغرض من العدل هنا هو المبالغة في الوصف بهذه الصفات كالفسق والغدر والخبث وغيرها . كما عدلوا عن راحم إلى رحمن للمبالغة ، وكما عدلوا عن لئيم إلى ملأمان وعن لاكع إلى ملكعان، للمبالغة في ذم المذكر بهذه الصفات [١١٩].

وهذه الصفات لا تستعمل في غير النداء، وإنما اختصت به في الغالب لأنه يصيرها معرفة بالقصد، كتعريف رجل في قولك: يا رجل، فاجتمع فيها التعريف الحاصل بالنداء، والتأنيث لكونها معدولة عن مؤنث، والدليل على كونها معارف وصفهم إياها بالمعرفة في قولهم: يا فساقِ الخبيثة، واختلف

---

[١١٩] الأمالي الشجرية ٢/ ١٠٧ والتبصرة ٢/ ٥٦٥ وكشف المشكل ٢٤٩- ٢٥٠ وابن يعيش ٤/ ٥٧- ٥٨ وشرح الكافية للرضي ١/ ١٢٥ و٣/ ١١١ والهمع ١/ ٩٤- ٩٥ والأشموني ٢/ ٢٦٦.

في سبب بنائها على نحو ما اختلف في سبب بناء حذامِ وقطامِ ، والمرجح هو مشابهتها لنزال ونحوها في الأمر كما مر. وقد وردت هذه الصفة في غير النداء ضرورة كقول الحطيئة [١٢٠].

أطوف ما أطوف ثم آوي إلي بيت قعيدته لكاعِ

وهذه الصفات لا تجئ علما للجنس، أي لا تكون بسبب الغلبة في موصوف بحيث تصير علما له كالصعق ونحوه[١٢١]. وأجاز سيبويه القياس على ما جاء من هذه الصفات على فَعال ، وكذا ما جاء منها على فُعَل في المذكر ، فيجوز أن تقول : يا لآم ويا قذار ويا نجاس ، بعدلها عن لئيمة وقذرة وخبيثة ، وكذا ما أشبهها[١٢٢].

د – عدل الصفة عن فعيل إلي فعال :

يعدل عن صيغة فعيل في الصفات إلى صيغة فُعال : لضرب من المبالغة قال ابن جني :" ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى ، العدول عن معتاد حاله وذلك فُعال في معني فعيل ، نحو: طُوال ، فهو أبلغ من طويل ، وعُراض أبلغ من عريض ، وكذلك خُفاف أبلغ من خفيف ، وقُلال أبلغ من قليل ، وسُراع أبلغ من سريع"[١٢٣]. فإذا أرادوا مزيدا من المبالغة ضعفوا العين فقالوا :

---

[١٢٠] من الوافر ونسب له في الخزانة ٢/ ٤٠٤ وملحق ديوانه ٢٥٦ ، وشذور الذهب ٩٢ وشرح التسهيل ٣/٧٨ والدرر ١/ ٢٥٤ وشرح الكافية للرضي ١/ ٤٣٠ وابن يعيش ٤/ ٥٧ والتصريح ٢/ ٨٠ وهو بدون نسبة في المقتصد ٢/ ١٠٢٢ والأمالي الشجرية ٢/ ١٠٧ والهمع ١/ ٨٢ و ١٧٨ وشرح ابن عقيل ١/ ١٣٩ وبهامشه نسبه ابن السكيت لأبي غريب النصري وتبعه التبريزي في تهذيبه.

[١٢١] شرح الكافية للرضي ٣/ ١١١- ١١٢.

[١٢٢] الكتاب ٣/ ٢٨٠ وشرح التسهيل ٣/ ٧٧- ٧٨ وشرح الكافية للرضي ١/ ٤٣٠ والمساعد ٣/ ٣٨.

[١٢٣] الخصائص ٣/٢٦٩ والمنصف ١/٢٤٠ – ٢٤١ والغريب المصنف ١/٥٣٨ والمخصص ١٥/٨٨-٨٩ .

كُرَّام وحُسَّان . وجاء في لسان العرب : ويقال للرجل إذا كان أهوج الطول : طُوال وطُوَّال ، وامرأة طُوالة وطُوَّالة، ومن ذلك قول طفيل[١٢٤]:

طوال الساعدين يهزُّ لدنا يلوح سنانه مثل الشهاب

وقال الزبيدي: " والطُوَّال كُرَّمان : المفرط في الطول، ولا يكسر، إنما يجمع جمع سلامة، يقال للرجل إذا كان أهوج الطول: طُوَال وطُوَّال وطُوَّالة، وأنشد ابن جني قوله [١٢٥] :

جاءوا بصيد عجبٍ من العجبِ أزيرقِ العينتنِ طوَّال الذنبِ

ثم قال معقبا على البيت :" ومثله رجل كريم وكُرام وكُرَّام، وزادوا مبالغة فيه بإلحاق التاء ، فقالوا : كُرَّامة " [١٢٦].

ومنه قولهم: مَليح ومُلاح ونَسيل ونُسال لما نسل من الريش والوبر وحكي الفراء عن بعضهم: رجل صَغير وصُغار وظَريف وظُراف وعَجيب وعُجاب وعُجَّاب ووضئ ووُضاء ووُضَّاء وشيء كثير وكُثَار وجَسيم وجُسام، وروي أبو عبيدة عن يونس: تقول العرب: رجل بَزيع وبُزاع وصبيح وصُباح وعظيم وعُظام وأمين وأُمان ، وحكي الفارسي : قريب وقُراب[١٢٧] . قال ابن سيدة : " وفَعيل وفُعال أختان ولذلك يوفق بينهما في التكثير كثيراً"[١٢٨].

---

[١٢٤] من الوافر وانظر اللسان (طول) ١١/ ٤١١ وتاج العروس ٧/ ٤٢٢ (طول).
[١٢٥] هذا الرجز بدون نسبة في المحتسب ٢/ ٢٣١ وتاج العروس (طال) ٧/ ٤٢٢.
[١٢٦] المحتسب ٢/ ٢٣١ والمنصف ١/ ٢٤١ والخصائص ٣/ ٢٦٩ وتاج العروس ٧/ ٤٢٢ (طال).
[١٢٧] الكتاب ١/ ٣٤٢ والمخصص ١٥/ ٨٨- ٨٩.
[١٢٨] المخصص ١٥/ ٨٨.

قال سيبويه :" وفُعال بمنزلة فعيل لأنهما أختان، ألا ترى أنك تقول : طَويل وطُوال وبَعيد وبُعاد وسمعناهم يقولون شَجيع وشُجاع وخَفيف وخُفاف"[١٢٩].

والذي يدل على أن فعيل من الصفات هو الأصل، وأن فُعال معدولا إليه، أن ما كان عليه فعيل أكثر انقيادا، ولذا قالوا: جميل، ولم يقولوا جُمال[١٣٠] ، وتقول بطئ، ولا يقال: بُطاء ، وشديد، ولا يقال: شُداد، ولحم غريض ولا يقال: غُراض، قال ابن جني: "ففُعال لعمري وإن كانت أخت فعيل في باب الصفة ، فإن فعيلا أخص بالباب من فُعَال.. فلما كانت فعيل هي الباب المطرد، وأريدت المبالغة ، عدلت إلى فُعال ، فضارعت فُعَال بذلك فُعَّالاً ، والمعني الجامع بينهما خروج كل واحد منهما على أصله أما فُعَّال فبالزيادة ، وأما فُعَال فبالانحراف به عن فعيل " [١٣١].

ومن هنا نري أن الرغبة في المبالغة ومضاعفة المعنى كانت سببا في العدول عن صيغة فعيل إلى صيغة فعال في الوصف، وقد يكون الهدف من هذا العدول أيضا التفريق بين الدلالة الحسية والدلالة المعنوية مع المبالغة في ذلك أيضا، ولذا قال ابن منظور: " خف يخف خفاً وخفة، صار خفيفا ، فهو خَفيف وخُفاف بالضم وقيل: الخفيف في الجسم ، والخُفاف في التوقد والذكاء"[١٣٢] .

---

(١٢٩) الكتاب ٣/ ٦٣٤.

(١٣٠) وذهب ابن سيدة إلى أنهم قالوا : جميل وجُمال . انظر المخصص ١٥ / ٨٨ .

(١٣١) الخصائص ٣/ ٢٧٠.

(١٣٢) اللسان ٩/ ٧٩ (خف) والصحاح ٤/ ١٣٥٣ (خفف) .

٣ - العدل اللغوي وبنية المصدر :

أ - المصدر المعدول إلي فَعالِ :

كما عدلوا الأعلام والصفات إلى صيغة فَعالِ لإرادة المبالغة ورغبة في تكثير المعنى ، عدلوا أيضا بعض المصادر للغرض نفسه، ومما جاء من أسماء المصادر معدولا إلى فَعالِ ، علماً عليه، قولهم: فجار للفجرة، ويسار للميسرة، وجماد للجمود وحمادِ للمحمدة. ومن ذلك قولهم: ركب فلانَ هجاجِ، أي ركب رأسه بالباطل، كقوله[١٣٣]:

ولا يدع اللئام سبيلَ غيٍّ وقد ركبوا على رأسي هجاج

وقال النابغة [١٣٤]:

إنا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برّة واحتملت فجارِ

ومنه قولهم: دعني كفاف، أي يكف كل واحد منا عن الآخر، فهو اسم للكف ونزلت على الكفار بوار وبلاء، ويقولون للظباء إذا وردت الماء" لاعباب ، وإذا لم ترد : لا أباب ، أي لاعِبَّ والعِبُّ : شرب الماء من غير

---

(١٣٣) البيت من الوافر وهو بدون نسبة في الغريب المصنف ٢/ ٥٤١ والمخصص ١٧/ ٦٩ ونسب للمتمرس بن عبد الرحمن الصحاري في اللسان ٢/ ٣٨٥ (هج) وقيل: الهجاج: الأمر العظيم.

(١٣٤) ديوانه ١٠٥ ونسب له في الخزانة ٦/ ٣٣٢ وابن يعيش ٤/ ٥٣ والأمالي الشجرية ٢/ ١١٣ والمخصص ١٧/٦٤ وشرح الكافية ٣/ ١١٠ والارتشاف ٢/ ٨٧٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٤٢ وذهب السيرافي وتبعه ابن سيدة إلى أن فجار من باب الصفة الغالبة نحو حلاق، وقيل : إن فجار معدولة عن فجرة علما ، لأنه قرن بينها وبين "برة"، فكما أن برة علم لا محالة فكذلك ما عدل عنه فجار، فهو في التقدير فجرة. انظر الكتاب ٤/ ٢٧٤ وابن يعيش ٤/ ٥٤ والمخصص ١٧/ ٦٥ والمقتصد ٢/ ١٠٢١ - ١٠٢٢.

مص[١٣٥]. وجعل ابن الشجري والزمخشري من ذلك قراءة من قرأ (إن لك في الحياة أن تقول لا مَساسِ) [١٣٦].

أي: لا مماسة قال سيبويه: " وكذلك عدلت عليه مَساسِ والعرب تقول : أنت لا مساس ومعناها لا تمسني ولا أمسك، ودعني كفافِ ، فهذا معدول عن مؤنث وإن كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنث[١٣٧].

وقال الزمخشري: " وقرئ لا مَساس ، بوزن فَجارِ ونحوه قولهم في الظباء إذا وردت الماء فلا عَباب ، وإن فقدته فلاَ أبابِ وهي أعلام للمسَّة والعبَّة والأبَّة ، وهي المرة من الأب وهو الطلب" [١٣٨].

وهذه المصادر المعدولة إلى فَعالِ عند الجمهور فيها التعريف والتأنيث والعدل كما كان ذلك في حذام، ولذا بنيت بالحمل على نزال في الأمر ، لأنها على لفظه ، فشابهته في الوزن والعدل والتعريف والتأنيث، وإن كان الرضي يري أنه لا يوجد دليل قاطع على تعريفها أو تأنيثها، قال:" وربما استدل على تأنيث اسم الفعل والمصدر بتأنيث الصفة وعلم الشخص (المعدولين على فَعالِ) طردًا ، فإنهما مؤنثان اتفاقا إذ لا يطلقان إلا على المؤنث، وهذا استدلال عجيب... ولو سلمنا فأي شيء الدليل على تعريف كل ما هو من هذا القسم ؟"[١٣٩].

---

[١٣٥] ابن يعيش ٤/ ٥٦.

[١٣٦] سورة طه ٢٠/ ٩٧ وهي قراءة الحسن وأبي حيوة وابن أبي عبلة وقعنب في المحتسب ٢/ ١٠ والبحر المحيط ٦/ ٢٧٥ وانظر الكشاف ٢/ ٥٥١ والأمالي ٢/ ١١٣ والهمع ١/ ٩٤.

[١٣٧] الكتاب ٣/ ٢٧٥.

[١٣٨] الكشاف ٢/ ٥٥١ والبحر المحيط ٦/ ٢٧٥ والمحرر الوجيز ١١/ ١٠٢ ومجاز القرآن ٢/ ٢٦- ٢٧ .

[١٣٩] شرح الكافية ٣/ ١١٠ – ١١١ وانظر الأمالي الشجرية ٢/ ١١٥ والتبصرة ٢/٥٦٥.

ومهما يكن الخلاف حول تعريف هذه الصيغ أو تأنيثها ، فلاشك في إجماعهم على أنها عدلت إلى صيغة فَعالِ لإفادة معني المبالغة وتكثير المعنى وتضعيفه وهذا الذي يعنينا في هذا البحث .

ب - المصدر المعدول إلي التفعال أو الفعيلي :

ذهب سيبويه إلى أن ما جاء من المصادر على التفعيل أصله الفِعَّال فجعلوا التاء في أوله عوضا عن الحرف الزائد، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيروا آخره كما غيروا أوله، ولم يجئ فِعَّال ككِذَّاب في غير المصادر إلا مبدلا من أول مضعفه ياء ، نحو : قيراط ودينار وديوان ، وأما المصدر ، فلم يبدل فيه ليكون كالفعل [١٤٠] .

وكما عدلوا ما جاء على فِعَّال من المصادر إلى التفعيل لتخفيف اللفظ وتخليصه من الحرف المكرر، عدلوا ما جاء من المصادر على التفعيل إلى التفعال قصد المبالغة، كالتهذار والتلعاب والترداد، لكثرة الهذر واللعب والتردد هذا ما ذهب إليه البصريون أما الكوفيون فذهبوا إلى أن التفعال أصله التفعيل الذي يفيد التكثير من غير عدل، ولكن بقلب الياء ألفا، فأصل التكرار: التكرير، ومما يرجح مذهب البصريين أن العرب قالت: التلعاب ولم تقل: التلعيب[١٤١].

ومن المصادر المعدولة للمبالغة أيضا مصادر المطاوعة كالترامي والتحاجز والتحاث، عدلوا بها إلى وزن الفعيلي فقالوا: الرميا والحجيزي والحثيثي، كما عدلوا إلى هذا الوزن بعض مصادر الثلاثي كالدليلي والنميمي

---

[١٤٠] الكتاب ٤/ ٧٩ وشرح الشافية ١/ ١٦٥ – ١٦٦ والمزهر ٢/ ١٠٠.

[١٤١] شرح الشافية ١/ ١٦٧.

والهجيري والخليفي، للغرض ذاته، فهذه المصادر تعني كثرة الدلالة والنميمة والهجر (وهو الهذر) والخلافة"[١٤٢].

وبهذا نرى أن الغرض من العدل في المصادر عن صيغة إلى أخرى هدفه المبالغة في الدلالة علي حدوث الفعل بكثرة، وتكراره أكثر من مرة وذلك عن طريق الزيادة في عدد حروف المصدر المعدول إليه، لما كانت زيادة المبني تفيد زيادة في المعنى كما هو معروف.

٤ - العدل اللغوي والظروف :

أ - الظرف المعدول إلي فعل :

وهو "سحر" إذا استعمل ظرف زمان مرادًا به سحر يوم بعينه وكان مجردًا من أل والإضافة، كقولك: تهجدت ليلة الجمعة سَحَر ، فسَحَر في هذه الجملة ظرف زمان منصوب على الظرفية ، وجمهور النحاة على أن هذا الظرف معدول عن اللفظ بالألف واللام معه عدلا محققا، إذا الأصل فيه أن يكون معرفاً بها، فتقول: سرت السحر كما تقول: جئت الغداة، فلما عدلوه عنها، وجعلوه علمًا لهذا الوقت منعوه من الصرف للعلمية والعدل، إذا كان قياسه وهو نكرة أن يعرف "بأل" فعدلوه عن ذلك، وعرفوه بغير تلك الطريقة[١٤٣].

واختار ابن عصفور القول بأنه معدول عن أل ومنع الصرف للعدل وشبه العلمية، من حيث كونه معرف بغير أداة تعريف، بل بالغلبة على ذلك

---

(١٤٢) السابق ١/ ١٦٨.

(١٤٣) انظر الكتاب ٣/ ٢٨٣ - ٢٨٤ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٩ وشرح الكافية للرضي ١/ ١٢١ والارتشاف ٢/ ٨٦٩ والمقتصد ٢/ ١٠٢١ والتبصرة ١/ ٣١٤ و٢/٥٦٢ والمساعد ٣/ ٣٦ والتصريح ٢/ ٢٢٢ - ٢٢٣.

الوقت المعين، وليس تعريفه بالعلمية، لأنه في معنى السحر، وتعريف العلمية ليس في مرتبة التعريف بأل[١٤٤].

واعترض أبو حيان على ما ذهب إليه الجمهور من أن سحر معدولة عن التعريف "بأل" قال: " وما ذكره الجمهور من أنه عدل عن الألف واللام مشكل، لأنه يشعر بأنه تضمن تعريفها، لأن معنى المعدول عنه يتضمنه المعدول إليه، ألا ترى أن عمر تضمن معنى عامر، وحذام تضمن معنى حاذمة، ومثني تضمن معني اثنين اثنين، وفسق تضمن معنى فاسق وهذه حقيقة العدل، وإذا كان كذلك فكيف يكون سحر على معني ما فيه الألف واللام ويكون علما، وتعريف العلمية لا يجامع تعريف اللام، فكذلك لا يجامع تعريف ما عدل عنها"[١٤٥].

وهذا الاعتراض يرجح ما ذهب إليه ابن عصفور وغيره، من أنه معدول عن التعريف بأل، ولما قصروا دلالته على ذلك الوقت المحدد أشبه الأعلام في هذه الناحية (أعني تحديد مدلولاتها مطلقا) فالشبه بينهما معنوي، وليس لفظيا وهو ما اعترض عليه أبو حيان، لأن العلم لا يعرف بأل، ولا يجتمع على الاسم معرفان.

وقيل إن "سحر" منصرف، ولم ينون لنية أل أو الإضافة، إذ أصله السحر أو سحر ذلك اليوم، وذهب المطرزي وابن الطراوة إلى أنه مبني على

---

[١٤٤] شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧٢ والارتشاف ٢/ ٨٦٩ والهمع ١/ ٩٢ والتصريح ٢/ ٢٢٣ والأشموني ٢/ ٢٦٢- ٢٦٣.

[١٤٥] الارتشاف ٢/ ٨٦٩ والهمع ١/ ٩٢.

الفتح لتضمنه معني حرف التعريف، كما بني أمس على الكسر لذلك، ورده ابن مالك وغيره[١٤٦].

ويري عباس حسن أن سبب منع كلمة "سحر" من الصرف هو العلمية والعدل سماعًا ويري أن هذا هو التعليل الصحيح ولا داعي في تعسف أسباب واهية، والخوض في آراء وأقوال واعتراضات كثيرة قال:" وما أغنانا عنها جميعا لو جعلنا السبب هو السماع"[١٤٧].

ولا ندري ماذا يعني الأستاذ عباس حسن بالسماع هنا، إذ لو استعمل النحاة هذا المصطلح، واكتفوا به هكذا، دون تعليل وتوضيح لما رأينا هذه الجهود التي بذلت في وضع القواعد وتقنينها ووضع الشروط الواجب توافرها في كل قاعدة، وهذا لا ينفي عن النحاة تعسفهم في بعض الأحيان في سبيل تحقيق الإطراد لقواعدهم ، وربما ذهبوا في ذلك مذاهب وآراء لا يقبلها بعض الباحثين، وهذا لا يقلل من تقديرنا لهذه الجهود، ولنا أن نقبل منها ما نشاء، ونترك الباقي دون أن نتهمها أو نقلل من شأنها.

ومما جاء معدولا إلى فَعَل من الظروف: رَجَب وصَفَر من أعلام الشهور العربية ، إذا أريد بهما معين، كقولك: أسافر هذا العام صَفَر ، أو اعتمر هذا العام رجب، حيث ذهب بعض النحاة إلى أنهما معدولان عن "أل"

---

[١٤٦] نتائج الفكر ٣٧٥ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٩ والارتشاف ٢/ ٨٦٩ والهمع ٩٢/١ والأشموني ٢/ ٢٦٣ والتصريح ٢/ ٢٢٣.
[١٤٧] النحو الوافي ٤/ ٢٥٨.

التعريف أيضا كما قيل في "سحر" ووجه ذلك عندهم أن المعين معدول عن الرجب والصفرة ، كما أن "سحر" المعين معدول عن السحر[١٤٨].

ب - **الظرف المعدول إلي فَعَلِ :**

وذلك "أمس" وهو اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه، فهو ظرف زمان يقع لأي يوم من أيام الأسبوع، وهو معدول عن الأمس كما عدلوا "سحر" عن السحر ، أي أنه معدول عن التعريف بأل . والحجازيون يبنونه على الكسر، بشرط أن يكون علما مرادًا به اليوم الذي قبل يومك مباشرة ، وأن يخلوا من أل والإضافة ، وألا يكون مصغرًا أو مجموعاً وألا يكون ظرفا ، فيقولون : مضى أمسِ ، وقضيت أمسِ في المذاكرة ، ولا أهتم بأمسِ ، وبعض التميمين يمنعونه من الصرف رفعا ونصباً وجراً في هذه الحالة بالشروط السابقة لبنائه عند الحجازيين ، فيقولون : انقضى أمسُ وقضيت أمسَ ، ولا أهتم بأمس، من غير تنوين، للعلمية والعدل لأنه علم على الوقت المعين من غير علامة تدل على تعيينه، كما أنه عدل عن الأمس المعرف بأل، لأنه صار معرفاً بغيرها وعليه قول الراجز [١٤٩]:

لقد رأيت عجبا مذ أمسا

عجائز مثل السعالي خمسا

---

[١٤٨] النحو الوافي ٣/ ٤١ و ٤/ ٢٥٩ وحاشية الشيخ يس على التصريح ٢/ ١٢٥ ومما عدل عن أل التعريف من الأعلام مع صرفها قولهم: هذا عيوق طالعًا، وهذا صعق هالكًا، إذ الأصل فيهما: العيوق والصعق، انظر شرح ابن عقيل ١/ ١٨٦.

[١٤٩] نسب للعجاج في حاشية الكتاب ٣/ ٢٨٥ وهو بدون نسبة في الأمالي ٢/ ٢٦٠ وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٨١ وابن يعيش ٤/ ١٠٦ وشذور الذهب ٩٨ والأشموني ٢/ ٢٦٤ والتصريح ٢/ ٢٢٦ وقيل إن أمس بنيت على الفتح في هذا البيت ورده ابن هشام في شذور الذهب ٩٨.

وأكثر التميمين يمنعونه من الصرف في حالة الرفع فقط، ويبنونه على الكسر في حالتي النصب والجر[١٥٠]. ويري الباحث أن أكثر التميمين يسايرون الحجازيين في بناء أمس ، فيبنونه تارة على الضم وخاصة في حالة الرفع تذكيرا برفعه بها وتارة على الكسر، لما بين الضمة والكسرة من وشائج قربي، فكلاهما من الحركات الضيقة لذا يجوز أن تحل إحداهما محل الأخري.

قال ابن يعيش: " إنما بني لتضمنه لام التعريف، وبها صار معرفة ، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بني وكان حقه تسكين الآخر على ما يقتضيه البناء ، وإنما التقي في آخره ساكنان (الميم والسين) فكسرت السين لالتقاء الساكنين ... والفرق بين المعدول عن الحرف، والمتضمن له، أنك إذا عدلت عن الحرف جاز لك إظهاره واستعماله، وإذا ضمنته إياه لم يجز إظهاره" [١٥١].

فإذا أريد به يوما ماضيا مبهما غير معين، فإنه يصرف ويعرب عند الحجازيين والتميمين، وكذلك إذا أضيف أو عرف بأل أو جُمِع أو صُغِّر ، فتقول : اجتهدت في أمسِ من الأموس ، وحضرت بالأمسِ ، وقضيت أمسًا، وستأتي أموسٌ كثيرة ، وتمتعت بأُميسٍ جميلٍ "[١٥٢].

أما إن كان لفظ " أمس" ظرفا مجردًا من أل والإضافة، وليس اسمًا، فهو مبني على الكسر عند الفريقين في هذه الحالة أيضا، فتقول: حضرت

---

[١٥٠] الأمالي الشجرية ٢ / ٢٦٠ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٨١ وابن يعيش ٤/ ١٠٦ والنحو الوافي ٤/٢٦١.

[١٥١] شرح المفصل ٤/ ١٠٦.

[١٥٢] الأشموني ٢/ ٢٦٥ والنحو الوافي ٤/ ٢٦٣.

أمسِ ، وقضيت أمسِ ، واستمتعت بأمسِ ، بالبناء على الكسر في الحالات الثلاث [١٥٣].

ويزول عنه العدل كما يزول عن سحر إذا سمي بهما عند التميمين حيث ذكر النحاة أن كل معدول سمي به فعدله باق إلا سحر وأمس في هذه اللهجة، فإن عدلهما يزول بالتسمية فيصرفان بخلاف غيرهما من المعدولات، فإن عدلها باق مع التسمية بها وعُزِي ذلك إلى سيبويه [١٥٤].

٥ - العدل اللغوي والأعداد :

يعدل عن الأعداد من واحد إلى عشرة في الأرجح إلى صيغة فُعالِ أو مَفْعَل ، فيقال: جاء القوم أُحاد (ووُحاد) أو مَوْحد ، وثُناء أو مثنى ، وثُلاث أو مَثلث وهكذا إلى عُشار أو مَعشر ، واقتصر بعض النحاة في عدل الأعداد على الأعداد من واحد إلى خمسة والعدد عشرة وقاس الكوفيون ومن تبعهم على ذلك باقي الأعداد من ستة إلى تسعة قال السيوطي: " والمسموع من ذلك: أحاد وموحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث، ورباع ومربع، وخماس ومخمس، وعشار ومعشر، كقوله تعالى (جاعل الملائكة رسلا أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع) [١٥٥]. ومن ذلك قول الشاعر [١٥٦]:

فلم يستريثوك حتي رميـ ت فوق الرجال خصالا عشارا

---

(١٥٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٨١ وشذور الذهب ٩٨ والنحو الوافي ٤/ ٢٦١.

(١٥٤) الهمع ١/ ٨٩والأشموني ٢/ ٢٦٨.

(١٥٥) سورة فاطر ٣٥/ ١ وانظر الهمع ١/ ٨٣ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٥ والصحاح ٢/ ٥٤٨ (وحد).

(١٥٦) نسب للكميت في الخزانة ١/ ١٧٠ ومجاز القرآن ١/ ١١٦ وابن يعيش ١/ ٧٥ والمزهر ٢/ ١١٠ واللسان والصحاح وتاج العروس (عشر) والقرطبي ٥/ ١٦ والاقتضاب ٣ / ٤١٦ والهمع ١/ ٨٣ .

وقال غيره: [١٥٧]

هنيئا لأرباب البيوت بيوتهم وللآكلتن التمر مخمس مخمسا

وقال الآخر [١٥٨]:

ولقد قتلتهم ثناءَ وموحدا وتركت مُرّة مثل أمسِ الدابرِ

قال السيوطي: " واختلف في الباقي ، أي: هل يقاس عليها سداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع؟ على ثلاثة مذاهب، أحدها: لا ، وعليه البصريون لأن فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب، والثاني: نعم، وعليه الكوفيون والزجاج لوضوح طريق القياس فيه، والثالث: يقاس على ما سمع من فُعال لكثرته دون مفعل لقلته"[١٥٩].

وذكر ابن مالك وأبو حيان أن البنائين مسموعان من واحد إلى عشرة وأن ابا عمرو وإسحاق بن مرار الشيباني حكيا موحد إلى معشر، وأن أبا حاتم السجستاني ويعقوب بن السكيت حكيا أُحاد إلى عشار[١٦٠]. ومما ورد في سداس قوله [١٦١]:

ضربت خماس ضربة عبشمي أدار سداسَ ألا يستقيما

---

[١٥٧] من الطويل بدون نسبة في الهمع ١/ ٨٣.

[١٥٨] من الكامل ونسب لصخر بن عمرو بن الشريد في مجاز القرآن ١/ ١١٥ والخزانة ٢/ ٤٧٤ والاقتضاب ٢٧٠ و ٤٦٦ والهمع ١/ ٨٣ واللسان (دبر) ٤/ ٢٧٠.

[١٥٩] الهمع ١/ ٨٣ وانظر الارتشاف ٢/ ٨٧٤ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٨ والمخصص ١٧/ ١٢٠ والمساعد ٣/ ٣٤ والأشموني ٣/ ٢٤٠.

[١٦٠] شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٥ – ١٤٤٨ والارتشاف ٢/ ٨٧٤ والهمع ١/ ٨٣ .

[١٦١] من الوافر بدون نسبة في الهمع ١/ ٨٤ وأنشد خلف الأحمر أبياتا بني فيها قائلها فعالاً من أحاد إلى عشار، وقيل هي مصنوعة. انظر الهمع ١/ ٨٥.

والغرض من عدل الأعداد هو تخفيف اللفظ ، حيث عدلوا عن استعمال كلمتين إلى كلمة واحدة بمعناهما ، وأما تكرار مثني في قوله عليه السلام (صلاة الليل مثني مثني) فالغرض منه التوكيد اللفظي لا التكرير المعنوي[١٦٢].

ويذكر الصيمري أن الفرق بين مثني واثنين ، وثُلاث وثلاثة وكذا باقي الأعداد إلى العشرة أن في هذا العدل زيادة معنى ليست في الأصل، وذلك إذا قلت: جاءني قوم مثني أو ثلاث أو عشار، فهذا يعني أنهم جاءوا اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة أو عشرة عشرة، وهكذا، وليس هذا المعنى في قولك: جاءني قوم اثنين أو ثلاثة أو عشرة، لأن هذا القول يحصر عددهم في اثنين أو ثلاثة أو عشرة [١٦٣] وجعل الحريري من اللحن أن تقول: جاء القوم واحد واحدا، أو اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة وهكذا وذلك لأن في استعمال العدد المعدول عنها تخفيفا في اللفظ وأداءً للمعني، فلا يعدل عن أحاد أو موحد إلى واحد واحد وكذا لا يعدل عن معدولات باقي الأعداد إلى العشرة بالرجوع إلى أصلها، لأن العرب عدلت بهذه الألفاظ إلى هذه الصيغ، ليستغني بها عن تكرير الاسم ويدل معناها على ما يدل مجموع الاسمين عليه، قال: " ولهذا امتنعوا أن يقولوا للواحد" هذا أحاد، وللاثنين، هما مثني، ولم يمتنعوا من ذلك إلا لزيادة معني في أحاد على واحد، وفي ثناء على اثنين"[١٦٤]. ورده عباس حسن لعدم وجود سند يؤيده، ولأن هذا التكرير كثير في كلام العرب فهو قياس يفيد الترتيب، وليس بخطأ [١٦٥].

---

(١٦٢) المقتصد ٢/ ١٠١١ والأشموني ٢/ ٢٣٩ والنحو الوافي ٤/ ٢٢٤.
(١٦٣) التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٦١.
(١٦٤) درة الغواص ١٤٧- ١٤٨.
(١٦٥) النحو الوافي ٢/ ٣٧٠ و ٤/ ٢٢٤.

وذهب الزمخشري[١٦٦] إلى أن في هذه الألفاظ عدلين، الأول: عدلها عن صيغها، والثاني: عدلها عن تكرارها، ولهذا لم تصرف، وأنكر ذلك أبو حيان قائلا: " وما ذهب إليه من أن امتناعها الصرف لما فيها من العدلين إلى آخره لا أعلم أحدًا ذهب إليه ، بل المذاهب المنقولة في علة منعها الصرف أربعة: أحدها : قول سيبويه والخليل وأبي عمرو ، وهو العدل والوصف، والثاني: قول الفراء: أنها منعت للعدل والتعريف بنية الألف واللام، فهي ممتنعة الإضافة لنية الألف واللام، ومنع ظهور الألف واللام كونها في نية الإضافة [١٦٧]. الثالث: ما جاء عن الزجاج أنه عدل عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة ،كمأنه عدل عن التأنيث[١٦٨]. الرابع: ما نقله الأخفش عن بعض النحويين أن العلة المانعة من الصرف هي تكرار العدل فيه لأنه عدل عن لفظ اثنين، وعدل عن معناه وذلك أنه لا يستعمل في موضع تستعمل فيه الأعداد غير المعدولة، تقول : جاءني اثنان وثلاثة، ولا تقول: جاءني مثني وثلاث، حتي يتقدم قبله جمع، لأن هذا الباب جعل بيانا لترتيب الفعل"[١٦٩].

والمشهور في الأعداد المعدولة أنها نكرات، فترد أحوالا بعد المعارف كقولك: حضر القوم مثني مثني، ونعوتا بعد النكرات، كقولك: قابلت طلابا

---

[١٦٦] الكشاف ١/ ٤٩٦ والبحر المحيط ٣/ ١٦٣ والنحو الوافي ٤/ ٢٢٣- ٢٢٤.

[١٦٧] انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٤ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٤٤- ٢٤٥ ورد الرضي القول بتعريفه لأنه يقع نعتا بعد النكرة وحالا بعد المعرفة.انظر شرح الكافية١/١١٥والمساعد٣/ ٧.

[١٦٨] معاني القرآن وإعرابه٢/٩ونسب الرضي هذا الرأي لابن السراج في شرح الكافية ١/ ١١٤ ونسب الأشموني للزجاج أنها منعت الصرف للعدل في اللفظ والمعني: شرح الألفية ٢/٢٣٩- ٢٤٠وانظر الهمع ١/٨٦ والنحو الوافي٤/٢٢٤.

[١٦٩] الارتشاف ٢/ ٨٧٤ وذهب الأخفش أيضًا وتبعه الأشموني إلى أن عدلها المعنوي في أنها تغيرت عن مفهومها في الأصل إلى إفادة معني التضعيف ورد هذا الرأي لأنه يستلزم منع صرف كل اسم يتغير عن أصله لإفادة معني فيه كأبنية المبالغة وأسماء الجموع. انظر شرح الألفية ٢/ ٢٣٩ – ٢٤٠ والصحاح ١/٢٧٥ (ثلث) وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٧ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٤٤ – ٢٤٥ والبحر المحيط ٣/١٦١.

مثني وترد أخبارا، كقولك: أصابع اليد خماس أو مخمس، وتقل إضافتها حيث وردت مضافة في مواضع قليلة، منها قول امرئ القيس [١٧٠].

يفاكهنا سعد ويغدو لجمعنا بمثني الزقاق المتبرعات وبالجزر

وقول الآخر[١٧١]:

وخيل كفاها ولم يكفها ثناء الرجال ووجدانها

وأجاز الزمخشري تعريفها بأل، فتقول: فلان ينكح المثني والثلاث والرباع وأنكره أبو حيان والرضي وغيرهما، قال أبو حيان: " وهذا لم يذهب إليه أحد بل لم تستعمل في لسان العرب إلا نكرات"[١٧٢].

نستخلص مما سبق أن الرغبة في الإيجاز والاختصار وتخفيف اللفظ دفع المتكلم العربي إلى العدول عن ذكر الأعداد من واحد إلى عشرة بصيغها المعروفة مكررة مؤثرا استعمال صيغتين أخريين عدلت هذه الأعداد إليها، وهما صيغتا فعال ومفعل كما ذكرنا من أمثلة، فهاتان الصيغتان تغنيان عن تكرير كل واحد من هذه الأعداد مرتين، كما تفيدان فيها معاني ليست في أصلها كما ذكر الصيمري وغيره فيما مضي . وهذان الغرضان من أهم أغراض العدل اللغوي التي سبق الحديث عنها.

---

(١٧٠) من الطويل في شرح ديوانه ١٠٢ والمساعد ٣/ ٧ والهمع ١/ ٨٦.

(١٧١) بدون نسبه في الهمع ١/ ٨٣.

(١٧٢) انظر الارتشاف ٢/ ٨٧٤ والبحر المحيط ٣/ ١٦٣ وشرح الكافية للرضي ١/ ١١٤ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٥ – ١٤٤٨ والمقتصد ٢/ ١٠١١.

٦ - العدل اللغوي وأسماء الأفعال:

أ - العدل اللغوي وأسماء فعل الأمر:

يعدل عن الأمر الفعلي إلى صيغة فَعالِ لإفادة المبالغة في المعنى والإيجاز في اللفظ قال الرضي: "وهذه الصيغة للمبالغة في الأمر كفَعَّال وفَعُول مبالغة فاعل"(١٧٣).

والمعدول عن فعل الأمر على ضربين أحدهما: المعدول عن الفعل المتعدي والآخر: المعدول عن الفعل اللازم، فما كان معدولا عن فعل متعد تعدي مثله وما كان معدولا عن فعل لازم لم يتعد مثله، فمن الأول قولهم: تراك زيدا أي: اتركه، وحذار عمرًا، أي: احذره، ومناع بكرا، أي: امنعه، قال الراجز(١٧٤):

تراكها من إبل تراكها

أما ترى الموت لدي أوراكها

وقال الآخر(١٧٥):

مناعها من إبل مناعها

أما تري الموت لدي أرباعها

ومما جاء من الفعل اللازم قولهم: نزال أي: انزل، وخراج، أي: اخرج وبراك، أي: ابرك، ويقولون للضبع دباب، أي: دبي، ويقولون براز في

---

(١٧٣) شرح الكافية ٣/ ١٠٩.

(١٧٤) لطفيل بن يزيد الحارثي في الخزانة ٥/ ١٦٢ و ٢٨٧ والكتاب ١/ ٢٤١ و٣/ ٢٧١ والأمالي الشجرية ١١١/٢ والمخصص ١٧/ ٦٣ وكشف المشكل ٢٥٠ والمقتضب ٣/ ٢٦٩ والإنصاف ٢/ ٥٣٧ وابن يعيش ٤/ ٥٠.

(١٧٥) بدون نسبة في الكتاب ٢٣/١ و ٢٦/٢ والمقتضب ١٧٠/٣ والأمالي الشجرية ١١١/٢ والمخصص ٦٣/١٧ وابن يعيش ٥١/٤ والإنصاف ٥٣٧/٢ والخزانة ١٦١/٥.

الحرب وبداد أي: ابرزوا، وليأخذ كل رجل منكم قرنه، وقال ربيعة بن مقرم الضبي[١٧٦]:

فدعوا نزالِ فكنت أول نازل وعلام أركبهُ إذا لم أنزل

وجعل ابن هشام من ذلك قراءة من قرأ (لا مَساس) [١٧٧] بفتح الميم وكسر السين ، وجعله ابن خالويه من غرائب اللغة وحمله الزمخشري وابن عطية على باب قطام ، فهو معدول عن المصدر وهو المس[١٧٨]. ومنه أيضا قولهم: لا همام، أي: لا أهم بذلك ولا أفعله ، قال الكميت [١٧٩]:

عادلا غيرهم من الناس طرًا بهم لا همام لي لاهمام

والمعدول إلى فعال في الأمر هو الأصل لباقي ما جاء معدولاً إلى هذا الوزن من الأعلام والصفات والمصادر، ولذا بنيت هذه للمشابهة بينها وبينه في الوزن والعدل والتأنيث والعلمية وكان حقه أن يبني على السكون لأنه معدول عن "افعل" ولأن أعلام الأفعال موقوفة ولكنه حرك بالكسر لالتقاء الساكنين، وهو الأصل فيه، ولأن الكسر مما يؤنث به، لأن المؤنث يكسر آخره كما في قولك : إنكِ ذاهبة وأنتِ قائمة ، ومن هنا حكموا على هذه الصيغة بالتأنيث، استدلالا بتأنيث الفعل قبلها في قوله[١٨٠]:

---

[١٧٦] نسبه له في الأمالي الشجرية ٢/ ١١٠ والخزانة ٦/ ٣٧١.

[١٧٧] سورة طه ٢٠/ ٩٧ وسبق تخريج هذه القراءة .

[١٧٨] انظر شذور الذهب ٩٤- ٩٥ والكشاف ٢/ ٥٥١ والمحرر الوجيز ١١/ ١٠٢ وتفسير القرطبي ١١/ ٢٤٠ ومجاز القرآن ٢/ ٢٦ – ٢٧ واللسان (همم) ١٢/ ٦٢٠ وكتاب ليس ٢٢١.

[١٧٩] نسب له في الغريب المصنف ٢/ ٥٤٠ والمحتسب ٢/ ١٠٠ والمخصص ١٧/ ٦٩ واللسان ١٢/ ٦١٩ (همم).

[١٨٠] نسب لزياد الخيل في الأمالي الشجرية والخزانة ٦/ ٣١٧ وديوانه ١٣٨ برواية معد بدلا من سلامة وانظر الكتاب ٣/ ٢٧٤ والمخصص ١٧/ ٦٧ و ٦٨ وابن يعيش ٤/ ٤٩ وسبق القول أن

وقد علمت سلامة أن سيفي كريه كلما دعيت نزالِ

وقال عبد القاهر: " اعلم أن نزال مبني على الكسر وهو اسم للفعل ، وفَعَالِ لا يعدل إلا عن مؤنث نحو حذام ، فإنه معدول عن حاذمة وقطام عن قاطمة"(١٨١).

وبنو أسد يبنون هذه الصيغة (فعال في الأمر) على الفتح للمماثلة بين الفتحة والألف قبلها أو للتخفيف، فيقولون: نزال إلى زيد، ونزال على زيد، ونزال الوادي، وحكي ابن دريد عنهم نزال بالتشديد(١٨٢).

وأسماء الأفعال المعدولة إلى فعال معارف، فنزال معدولة عن انزل التي تقال للمعروف، ويري الرضي أن بعض أسماء الأفعال مما جاء على فَعالِ يشبه أن يكون مصدرًا في الأصل، وإن لم يثبت استعماله مصدرًا . وقال السيوطي: " وأما الأمر، فقال المبرد إنه معدول عن مصدر مؤنث معرفة، وهو الصحيح، وظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن الفعل" (١٨٣).

وأجاز سيبويه والأخفش القياس على فَعالِ في الأمر من كل فعل ثلاثي، فتقول ضراب زيدا، وقتال عمرًا، لكثرة العدل في الثلاثي. ومنع المبرد

تأنيث دعيت على تأويل نزال بالكلمة أو اللفظة أو الصيغة وزعم الكسائي أن بني أسد يفتحون آخر مناع ودراك وما كان من هذا الجنس. لسان العرب ٨/ ٣٤٤ (منع).

(١٨١) المقتصد ٢/ ١٠١٧.

(١٨٢) شرح الكافية للرضي ٣/ ١٠٧ – ١٠٨ والارتشاف ٢/ ٨٧١ و ٥/ ٢٢٩٠ وشذور الذهب ٩١ والمساعد ٣/ ٤١ والهمع ١/ ٩٥ وذكر ابن سيده في المخصص ١٧/ ٦٣ أن سيبويه يري أن الساكن الأول إذا كان ألفا فالوجه فتح الساكن الثاني، لأن الألف= = قبلها فتحة وهي أيضا أصل الفتح فحملوا الساكن الباقي على ما قبله كقولهم: عض يا فتي.

(١٨٣) المقتضب ٣/ ٣٠٤ – ٣٠٦ والكتاب ٣/ ٢٨٠ وشرح الكافية ٣/ ٨٤ والهمع ١/ ٩٥ والمساعد ٣/ ٤٠.

القياس عليه من الثلاثي ولا غيره، لأنه إخراج للشيء عن بابه، فيجب الوقوف عند ما جاء عن العرب منه، فلا يتكلم إلا بما تكلموا به [١٨٤].

واختار ابن هشام ما ذهب إليه سيبويه وهو القياس على فَعَالِ في الأمر مما اجتمع فيه ثلاثة شروط وهي أن يكون فعلا ثلاثيا تاما، فلا يجوز بناء شيء منها مما لا فعل له نحو اللصوصية، ولا مما زاد عن الثلاثة نحو: دحرج وانطلق واستخرج ، ولا من الأفعال الناقصة نحو كان وأخواتها [١٨٥].

وسمع من غير المجرد: بَدَارِ من بادر ، ودَرَاك من أدرك ، وأجاز ابن طلحة القياس عليه من كل فعل على وزن أفعل كما جاز بناؤه في التعجب[١٨٦].

كما بنوا من الرباعي سبعة ألفاظ وهي: همهام وحمحام ومحماح وبحباح وعرعار وقرقار ودهداع[١٨٧]، كما جاء في قول أبي النجم العجلي[١٨٨]:

قالت له ريح الصبا قرقارِ وَاختلط المعروف بالإنكارِ

---

[١٨٤] الكتاب ٣/ ٢٨٠ والمقتضب ٣/ ٣٠٦ وابن يعيش ٤/ ٥٢ والتبصرة ١/ ٢٥٢ والارتشاف٥/٢٢٩٠ وشرح الكافية ٣/١٠٨ والمخصص ١٧/٦٩ والتصريح ٢/١٩٦.

[١٨٥] شذور الذهب ٩٣- ٩٤ والارتشاف ٥/ ٢٢٩٠.

[١٨٦] الارتشاف ٥/ ٢٢٩٠ والتصريح ٢/ ١٩٦ والأشموني ٣/ ١٦١.

[١٨٧] المزهر ٢/ ١٣٢ والأربعة الأول أصلها واحد وهو همهام أما حمحام فهي همهام بإبدال الهاء حاء ومحماح هي حمحام مع القلب المكاني فيها وبحباح هي محماح بإبدال الميم باء .

[١٨٨] انظر المزهر ٢/ ١١٠ والصحاح ٢/ ٧٩٠ (قرقر) وليس في كلام العرب ٢٢١ والخزانة ٦/ ٣٠٧ و ٣١١ والمخصص ١٧/ ٦٥ والتبصرة ١/ ٢٥٣ وشرح الكافية للرضي ٣/ ١٠٨ وابن يعيش ٤/ ٥١ والكشاف ٢/ ١٢٩ والبحر المحيط ٤/ ٤٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٤٧ والأشموني ٣/ ١٦٠.

يريد: قالت له قرقر بالرعد، كأنه يأمر السحاب بذلك، وهو من قرقرة البعير بمعني ترجيع الصوت وصفائه، ومن ذلك أيضا قول النابغة الذبياني[١٨٩]:

متكنفي جنبي عكاظ كليهما يدعو وليدهم بها عرعارِ

لأن الصبي إذا لم يجد أحد يلاعبه ، رفع صوته فقال عرعار ، فإذا سمعه الصبيان خرجوا إليه فلعبوا معه تلك اللعبة ، فهو معدول عن قولهم: عرعر، أي: اجتمعوا أو هلموا إلى العرعرة [١٩٠]. وأنشد ثعلب [١٩١]:

ما كان إلا كإصفاق الأقدام حتى أتيناهم فقالوا: همهام

وهمهام معناها: ما بقي شيء [١٩٢]. وهو أن تسأل إنسانا شيئا، فيقول: همهام وهيهات هيهات، أي بعيد بعيد في لغة من كسر التاء[١٩٣].

ويري المبرد والمازني أن قرقار وعرعار حكاية للصوت المتردد ، وليسا معدولين، واختار السيرافي ما ذهب إليه سيبويه من مجئ العدل من الرباعي في هذه الألفاظ، وذلك لأن حكاية الصوت إذا حكوا وكرروا لا يخالف الأول الثاني، كما قالوا: غاق غاق وحاء حاء وحوب حوب فكان الأصل في هذين أن يقال فيهما: عار عار وقار قار، فلما قالوا: قرقار وعرعار، فخالف

---

[١٨٩] ديوانه ١٠٧ ونسبه له في شرح الكافية ٣/ ١٠٨ والمخصص ١٧/ ٦٦ والصحاح (عرر) ٢/ ٧٤٣ والمزهر ٢/ ١١٠ و ١٣٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٤٧ وابن يعيش ٤/ ٥٢ والخزانة ٦/ ٣١٣.

[١٩٠] ابن يعيش ٤/ ٥٢ وجعل منه ابن خالويه: جرجار وهو صوت الرعد أيضا انظر كتاب ليس ٢٢١.

[١٩١] الخصائص ٣/ ٤٦ ونسب لبعض بني عامر في الخزانة ٦/ ٣٨٠.

[١٩٢] المزهر ٢/ ١٣٣١ وكتاب ليس ٢٢١ والمخصص ١٧/ ٦٩ والخزانة ٦/ ٣٠٨ - ٣٠٩.

[١٩٣] وهي لغة لبعض قيس وبني عامر في المزهر ٢/ ١٣٣ والمخصص ١٧/ ١٩ وكتاب ليس ٢٢١ والخزانة ٦/ ٣٠٨.

الأول الثاني علم أنه محمول على قرقر وعرعر لا حكاية قارقار وعار عار، واختار ابن يعيش ما ذهب إليه المبرد والمازني حيث قال: " وخولف (أي سيبويه) في حمل قرقار وعرعار على العدل لخروجهما عن الثلاثي الذي هو الباب وجُعلا حكاية للصوت المردد ، دون أن يكونا معدولين ، وهو القياس، لأن بناء فعال إنما يجئ من الثلاثي، وهذا العدل إنما جاء على فعلال، وليس بفعال" (١٩٤).

وأجاز الأخفش القياس على ما جاء على فعلال من الرباعي، ومنعه سيبويه، لأنه قليل فلا يقاس عليه(١٩٥). قال أبو حيان: " وأما ما جاء على فعلال فسمع في كلامهم: قرقار وعرعار وجرجار، وهي عند سيبويه والأخفش من فعل التي هي فعل وقاس عليها الأخفش، فأجاز: قرطاس وأخراجٍ من قرطس وأخرج ومنع سيبويه من القياس على ذلك" (١٩٦).

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من جواز القياس على ما جاء من الثلاثي دون الرباعي، لأن الثلاثي قد كثر في كلامهم، أما الرباعي فلم يسمع منه إلا هذه الألفاظ القليلة، فجعل ما جاء من الثلاثي أصلا وقاس عليه، أما الرباعي فوقف به عند المسموع ولم يتجاوزه لقلته.

ب - العدل اللغوي وأسماء الفعل الماضي:

من ذلك شتانَ وسرعانَ ووشكانَ وبطآنَ وما أشبهها قال الرضي :" وكذا قالوا في شتان ووشكان وسرعان أنها معدولة والفتحة فيها هي الفتحة

---

(١٩٤) الكتاب ٣/ ٢٨٠ وانظر هذا الخلاف في المخصص ١٧/ ١٧ وابن يعيش ٤/ ٥٢ وشرح الكافية للرضي ٣/ ١٠٩.

(١٩٥) الكتاب ٣/ ٢٨٠ والارتشاف ٥/ ٢٢٩٠ وشرح الكافية ٣/ ١٠٩ والتبصرة ١/ ٢٥٢.

(١٩٦) الارتشاف ٥/ ٢٢٩٠ - ٨١ - ٢٢ وابن يعيش ٤/ ٥٢ والتبصرة ١/ ٢٥٢.

التي كانت في الفعل المعدولة عنه" [١٩٧]. وجاء في اللسان: " وبَطآنَ : أي بطوء ، جعلوه اسما للفعل كسرعان وبطآنَ ذا خروجا ، أي : بطؤ ذا خروجا، جعلت الفتحة التي في بطؤ على نون بطآن، حين أدت عنه ليكون علما لها"[١٩٨].

والغرض من عدل هذه الأسماء عن الأفعال التي هي بمعناها هو الاختصار حيث لا يظهر فيها علامة التثنية أو الجمع أو التأنيث لأنها التزمت صيغة واحدة كما أنها أبلغ في المعنى من الألفاظ التي نابت عنها، قال الرضي:" ومعاني أسماء الأفعال أمرا كانت أو غيره أبلغ وآكد من معاني الأفعال التي يقال: إن هذه الأسماء بمعناها، وكل ما هو بمعني الخبر ففيه معني التعجب، فمعني هيهات أي: ما أبعده، وشتان: أي: ما أشد الافتراق، وسرعان ووشكان، أي ما أسرعه، وبطآن: أي: ما أبطاه، والتعجب هو التأكيد المذكور، وكلها بلا علامة للمضمر المرتفع بها، وبروزه في شيء منها دليل فعليته، وأنه ليس منها كهلم وهيهات"[١٩٩] .

كما يري الرضي أن بعض أسماء الأفعال مما جاء على فعالِ يشبه أن يكون مصدرًا في الأصل وإن لم يثبت استعماله مصدرًا كوشكان وسرعان وبطآن وشتان فإنها كليان في المصادر، وكهيهات فإنه كقوقاة، ونزال كفجار، قال: " فتقول: إنها كانت في الأصل مصادر لأنه قام دليل قطعي على كونها منقولة إلى معاني الأفعال عن أصل، وأشبه ما يكون أصلها المصادر للمناسبة بينها وزناً ولإلحاقها بأخواتها من نحو : رويد وبله وفداء، والظاهر في بعضها أنها كانت أصواتا ثم نقلت إلى المصادر ثم منها إلى أسماء

---

[١٩٧] شرح الكافية ٣/ ١٠٩.
[١٩٨] اللسان ١/ ٣٤ (بطأ).
[١٩٩] شرح الكافية ٣/ ٨٩ – ٩٠ واللباب ١/ ٤٥٤ – ٤٥٥ والارتشاف ٥/ ٢٣٠٣ – ٢٣٠٤.

الأفعال، فإذا تقرر هذا ثبت أن جميع أسماء الأفعال منقولة إما عن المصادر الأصلية أو عن المصادر الكائنة في الأصل أصواتا أو عن الظروف أو عن الجار والمجرور، فلا يقدح إذن باعتبار الأصل لا في حد الاسم ولا في حد الفعل، وعدم استعمال بعضها على أصله لا يضر لما ثبت كونه عارضا بالدليل، إذ رب أصل مرفوض وعارض لازم"[٢٠٠].

نستخلص من هذه الآراء أن أسماء الأفعال الماضية أو أسماء فعل الأمر ، قد عدلت عن أصل مختلف حوله فبعضهم يري أنها معدولة عن الفعل التي هي بمعناه ، وبعضهم يري أنها عدلت عن المصادر الأصلية أو المصادر المحولة عن الأصوات أو غيرها، ومهما يكن الخلاف حول ما عدلت عنه هذه الصيغ ، فالمتفق عليه أن الغرض من عدلها هو الايجاز والاختصار في اللفظ ، والتأكيد والمبالغة في المعنى الذي يصل في بعضها إلى التعجب من مضاعفة معانيها ، وهذه هي أهم الفوائد والأغراض التي يسعي إليها المتكلم العربي حينما يعدل في كلامه عن لفظ إلى آخر .

٧ - **العدل اللغوي والنسب** :

عدل العرب عن صيغ النسب القياسية إلى صيغ أخرى، حيث نسبوا إلى بعض الأشياء فغيروا لفظ المنسوب إليه على غير ما هو قياس في النسب، لذا عده النحاة شذوذا عن قواعدهم في النسب وذكر الزمخشري من الأسماء المعدولة عن القياس في النسب قولهم: بدوي وبصري وعلوي وطائي وسهلي ودهري وأموي وثقفي وقرشي وهذلي وبحراني وصنعاني، وفقمي وملحي وزباني وعبدي وجذمي في (النسب إلي) فقيم كنانة وملیح خزاعة، وزبينة وبني عبيدة وجذيمة وخرسي وخراسي، وجلولي وحروري

(٢٠٠) شرح الكافية ٣/ ٨٤- ٨٥ وما ينصرف وما ينصرف ٩٦.

في جلولاء وحروراء، وبهراني وروجاني في بهراء وروجاء، وخريبي في خريبة، وسليمي وعميري في سليمة من الأزد وفي عميرة كلب، وسليقي لرجل من أهل السليقة" (٢٠١).

والغرض من عدلهم عن الصيغ القياسية إلى غيرها، هو تخفيف اللفظ أو للتفريق بين معنين للفظ واحد، أو تشبيه لفظ بلفظ آخر في معناه قال ابن يعيش: " وهذا الشذوذ (يعني في النسب) يجئ على ضروب منها: المعدول عن ثقيل إلى ما هو أخف منه، ومنها: الفرق بين شيئين على لفظ واحد، ومنها التشبيه بشيء في معناه فمن ذلك قولهم في النسبة إلى البادية: بدوي، والقياس: بادي أو بادوي على حد قاض وقاضية وغاز وغازية، كأنهم بنوا من لفظة اسما على فعل حملوه على ضده وهو الحضر، فقالوا: بدوي كما قالوا: حضري.. وقالوا في سليم: سلمي وفي خثيم: خثمي، والداعي إلى هذا الشذوذ طلب الخفة لاجتماع الياء مع الكسرة وياء النسب، ومن الشاذ قولهم: بحراني في النسب إلى البحرين، وصنعاني في النسب إلى صنعاء، فأما بحراني فشاذ، والقياس: بحري، تحذف علامة التثنية في النسب كما تحذف تاء التأنيث لكنهم كرهوا اللبس، ففرقوا بين النسب إلى البحر، لأن النسبة إليه بحري، وبين ما ينسب إلى البحرين، والبحرين موضع بعينه، والذي يقول: بحراني نسبه إلى فعلان، كأنهم سموا به على مثال سعدان وسكران، فنسبوا إليه للفرق.. وقالوا في النسب إلى خراسان: خراساني وهو القياس، وقالوا: خراسي وخرسي، وهو خارج عن القياس، فمن قال: خراسي ، شبه الألف والنون في آخره بزيادة التثنية أو بتاء التأنيث فحذفهما، ومن قال:

---

(٢٠١) المفصل ٢١١- ٢١٢ وشرحه لابن يعيش ٦/ ١٠ - ١٢ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٠٦.

خرسي ، فإنه حذف الزوائد أجمع وبناه على فَعْل ، لأنه أحد الأبنية، ولم يغير الضمة من أوله"[٢٠٢].

ومن صور العدل في النسب عدلهم عن النسب بالياء إلى استعمال صيغة فعَّال أو مفعال أو فاعل أو فَعِل من لفظ المنسوب إليه، فعدلوا إلى فَعَّال في الحِرف والصنائع، إما من جهة البيع وإما من جهة القيام أو من جهة الاستعمال ، فقالوا: خبَّاز وقزَّاز وزجَّاج وعوَّاج وبناء ولأَّل وبزَّار وبقَّال وخيَّاط ونجَّار ، وجمَّال وبغَّال (لمن يزاول العمل بهما)، وعطَّار وبتَّات لبائع العطور والبتوت (وهي الأكسية) [٢٠٣] وسيَّاف ورمَّاح وحرَّاب (لمستعملها) وينسبون بالعدول إلى صيغة "فاعل" لصاحب الشيء وإن لم يعالجه فقالوا: لابن ولاحم وتامر ورامح ونابل ودارع وسائف وناشب وناعل وقد يعدلون عن صيغة فاعل إلى صيغة فَعَّال في النسب لصاحب الشيء الذي لا يعالجه كقولهم : نبَّال وكلَّاب وسيَّاف وترَّاس وبقَّال ، لصاحب النبال والكلاب والسيوف والبقل[٢٠٤].

وقد يعدلون عن صيغة فعَّال إلى صيغة فاعل في النسب إلى المعالج المحترف كقولهم: حائك بدلا من حواك، وحمل عليه بعضهم قوله تعالي (وما أنا بظلام للعبيد) [٢٠٥].

ويكثر استعمالهم لصيغة فعَّال في الحرف ، وصيغة فاعل لصاحب الشيء ، فإن كان شيء من هذه الأشياء صنعة ومعاشا يداومه صاحبه نسبوا

---

[٢٠٢] شرح المفصل ٦/ ١٠- ١٢.

[٢٠٣] وقيل فيها أيضا: بتِّي وعطري. انظر المساعد ٣/ ٣٨٤ وشرح الكافية للرضي ٢/٨٥.

[٢٠٤] المفصل ٢١٢ والارتشاف ٢/ ٦٣٣ – ٦٣٤ وقالوا: لابن لصاحب اللبن ولبان لمن يزاوله بالبيع وغيره .

[٢٠٥] سورة ق ٥٠/ ٢٩ وانظر الارتشاف ٢/ ٦٣٤ والمفصل ٢١٢ والمساعد ٣/ ٣٨٥ .

إلى فَعَّال ، فيقال عن بائع التمر واللبن : لبَّان وتمَّار ، ولمن يرمي بالنبل: نبَّال ، وربما جمعوا اللفظين في شيء واحد، فقالوا: رجل سائف وسياف، ورجل تارس وتراس، أي: معه ترس(٢٠٦).

وقد يعدلون عن فاعل وفعَّال إلى مِفعَال أو مِفعِيل أو فَعِل كقولهم: امرأة معطار، أي ذات عطر، وناقة محضير ، أي : ذات حُضْر ، وقالوا : رجل طعِم ولَبِس وعَمِل أي: صاحب طعام وملابس وعمل ، كما قالوا : رجل نَهِر وحَرِح، أي يكثر العمل بالنهار ، ويهوي الجماع (٢٠٧).

ومذهب سيبويه أن هذا وإن كثر لا يقاس عليه ، فلا يقال لصاحب الدقيق : دقَّاق، ولا لصاحب الفاكهة ، فكَّاه ، ولا لصاحب البر : برَّار ، ولا لصاحب الشعير ، شعَّار، وأجاز المبرد القياس على كل ما سبق من هذه الصيغ(٢٠٨). قال امرؤ القيس(٢٠٩) :

وليس بذي رمح فيطعنني به وليس بذي سيف وليس بنبّال

والغرض من العدل عن صيغة النسب القياسية إلى الصيغ السابقة الدلالة على المبالغة بتكثير الفعل ، فإذا كان صاحب الصنعة مداوم لصنعته عدلوا إلى الصيغة الدالة على التكثير ، وهي صيغة فعَّال ، بتضعيف العين لأن التضعيف يفيد التكثير، لذا كان ما جاء على فعَّال في النسب إلى الحرف

---

(٢٠٦) المفصل ٢١٢ وشرحه لابن يعيش ٦/ ١٤ وشرح الكافية للرضي ٢/ ٨٥ .

(٢٠٧) الكتاب ٣/ ٣٨٢ – ٣٨٥ والمقتضب ٣/ ١٦١ وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٦٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٠٩ والتبصرة ٢/ ٦٠٥ وشرح الشافية ٢/ ٨٨- ٨٩ والمساعد ٣/ ٣٨٥ وشرح الكافية للرضي ٢/ ٨٥ والتصريح ٢/ ٣٣٧ والأشموني ٤/ ٢٠٠ – ٢٠١.

(٢٠٨) الكتاب ٣/ ٣٨٢ والمقتضب ٣/ ١٦١.

(٢٠٩) شرح ديوانه ١٦٢ وابن يعيش ٦/ ١٤ والمقتضب ٣/ ١٦٢ والتصريح ٢/ ٣٣٧ والكتاب ٣/ ٣٨٣.

والصنائع أكثر مما جاء على فاعل، وإن كانت صيغة فاعل هي الأصل، لكنهم عدلوا عنها إلى صيغة فعَّال قصد المبالغة ، فإن لم يريدوا المبالغة جاءوا بها على الأصل [٢١٠].

ويعرف ما جاء على فاعل أو فعَّال بمعني صاحب كذا ، وليس باسم فاعل أو مبالغة فيه كما في نحو غافر وغفَّار ، بأن لا يكون له فعل ولا مصدر ، نحو : نابل، وبغال ، وآهل أي: ذو أهل ، أو يكون له فعل ومصدر لكنه إما بمعني المفعول كما جاء دافق بمعني مدفوف وعيشة راضية بمعني مرضية وطاعم كاسي، أي: مطعوم ومكسوّ، وإما يكون مؤنثا مجردا عن تاء التأنيث كما هو في حائض وطالق، ولذا قيل إن مرضع ومطفل ومنفطر به على معني النسبة[٢١١]، وإما جارٍ على ما تضمنه على وجه المبالغة نحو قولهم: عِز عزيز وذُل ذليل، وشِعْر شاعر، وموت مائت ، وهَمٌ ناصب، فإن جميع ذلك عبارة عن معني أطلق عليه اسم صاحب ذلك المعنى مبالغة، كما يطلقون على صاحب المعنى اسم ذلك المعنى مبالغة، نحو قولهم: رجل صَوْم، وعَدْل ، وماء غَوْر، وهكذا[٢١٢].

ومما عدلوا فيه عن ياء النسب قولهم: شناح للطويل، ورباع للذكر من الحيوان إذا طلعت رباعيته، قال ابن عقيل: فيقدر أن الأصل: ربعي وشنحي بياء النسب، ثم حصل التحويل إلى ذلك، ويدل على ذلك الصرف ، قالوا:

---

(٢١٠) شرح الكافية للرضي ٢/ ٨٤- ٨٥ وابن يعيش ٦/ ١٣.

(٢١١) وهذا يعني أن معني النسب ليس مقصورا على صيغتي فاعل وفعَّال بل يجئ من الثلاثي وغيره كما في مرضع ومنفطر. انظر شرح الكافية ٢/ ٨٥.

(٢١٢) السابق ٢/ ٨٧.

رأيت شنا حياً ورباعيًا ، فهما ونحوهما على مراعاة النسب، والياء فيهما كهي في أحمري.. وهذا يعني أن الألف في رباع وشناح ليست ألف الجمع كأراط ، وإلا لمنع صرفه لشبهه بما لا ينصرف معرفة، وإنما هذه الألف معدولة عن ياء النسب " (٢١٣).

وبهذا يتضح لنا أن الغرض من العدل عن ياء النسب إلى هذه الصيغ هو إفادة المبالغة فيما ينسب إليه أو رغبة في تخفيف اللفظ، وتخليصه من الثقل بعد النسب ، ومنها تتحقق الأهداف التي يرد العدل اللغوي لأجلها في أغلب الأحيان .

٨ - **العدل اللغوي والأفعال** :

من صور العدل في الأفعال العدل عن التصرف إلى الجمود لضرب من التوكيد في المعنى وذلك نحو نعم وبئس وحبذا ولا حبذا وما أفطه وأفعل به، قال ابن جني: " ألا تري أن أصل الأفعال أن تتصرف، وقد منعوا نعم وبئس وحبذا وفعل التعجب، التصرف لما أرادوا من شدة التوكيد في المعنى الذي أمُّوه، والنحو الذي قصدوه"(٢١٤).

ومن صوره أيضا العدل عن الأصالة إلى الزياد، لضرب من المبالغة كما في قولهم احلولى التمر ، أي زادت حلاوته، واقلولي الرجل، أي زاد جزعه وفزعه وتجافي عن مكانه(٢١٥). قال ابن فارس: " العرب تزيد في

---

(٢١٣) المساعد ٣/٦.

(٢١٤) المنصف ١/ ٢٤١.

(٢١٥) أساس البلاغة ٢/ ٢٧٤ (قلو).

حروف الفعل مبالغة، فيقولون: حلا الشئ، فإذا انتهي (أي في حلاوته) قالوا: احلولي ويقولون : اقلولي على فراشه ، قال الشاعر[٢١٦]:

سمعن غنائي بعدما نمن نومة من الليل فاقلولتن فوق المضاجع

وقرأ بعض القراء (ألا إنهم تثنوني صدورهم) [٢١٧] للمبالغة[٢١٨].

إلي غير ذلك من صور العدول المختلفة التي تناولتها كتب الصرف بشيء من التفصيل، حيث تعرضت لحروف الزيادة والغرض من زيادتها في الأفعال ، وليس غرض البحث الدخول في تفاصيلها ، وإنما غرضه توضيح صور العدل اللفظي في أبنية الأسماء والأفعال وغيرها، ومعرفة أسرار العربية وأغراض أصحابها من هذا كله.

---

[٢١٦] من الطويل بدون نسبة في أساس البلاغة ٢/ ٢٧٤ والصاحبي ٤٤٥.

[٢١٧] سورة هود ١١/ ٥ ونسبت هذه القراءة لابن عباس ومجاهد ونصر بن عاصم في البحر ٥/ ٢٠٢ ومختصر ابن خالويه ٥٩ وتفسير الطبري ١٥/ ٢٣٣.

[٢١٨] الصاحبي ٤٤٥.

خاتمـــة

تبين لنا من خـلال هـذا البحـث مـدى عنايـة المـتكلم العربـي باختيـار أصواته وصيغه وتراكيبه ، فهو يختار منها ما هـو أخـف فـي اللفـظ ، وأسـهل في النطق ، وأبلغ في المعنى، وهذا ما يدفعه إلى أن يعـدل عـن بعـضها ويختـار غيره ، مما يساعده في الوصول إلى ما يهدف إليـه ، وهـذا يـدل علـى عبقريـة العربي وقدرته على تطويـع أصـوات لغتـه وصـيغها وتراكيبهـا إلـى تحقيـق أغراضه من استخدام هذه الأصـوات ، وتلـك الـصيغ والتراكيـب كالرغبـة فـي المبالغة والتكثير ، أو التخلص مـن الثقـل ، وتحقـق الخفـة والوضـوح ، إلـى غير ذلك من الأغراض التي يصبو إليها من وراء ذلك .

كما استعرض الباحث الآراء المختلفـة لعلمـاء اللغـة القـدامى والمحـدثين وبيَّن مـواقفهم المختلفـة مـن مـسائل هـذا الموضـوع ، مـا بـين التأييـد أو الاعتراض أو التوفيـق ، كمـا استـشهد لهـا بالعديـد مـن الـشواهد الـشعرية والنثرية والقراءات القرآنيـة ، وأدلـى بـدلوه فـي تفـصيل هـذه الآراء بقبـول بعضها ، ورد الآخر أو تفضيل بعضها علـى بعـض أو التوفيـق بينهـا . وفـي الختام يدعو الباحث إلى بذل الجهد في اسـتجلاء مظـاهر العبقريـة العربيـة عـن طريق البحث عن دررها الدفينة وكنوزها التـي لا تنـضب فهـي أشـرف اللغـات والتي اختارها المولى عز وجل لتكون لغة كتابه الذي لا يأتيـه الباطـل مـن بـين يديه ولا من خلفه .

وأخيرًا أدعو المولى سبحانه وتعـالى أن يغفـر الـزلات ويـسدد الخطـى ، فهو على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الباحث

فهرس المراجع

١ - ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. رجب محمد عثمان ، القاهرة ١٩٩٨م .

٢ - أساس البلاغة للزمخشري، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥م.

٣ - إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي ، تحقيق د. حمزة النشرتي، الرياض ١٩٧٩م.

٤ - الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي ، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد ، القاهرة ، ١٩٨٣م .

٥ - الأمالي الشجرية لابن الشجري ، بعناية كرنكو ، حيدر آباد ، ١٣٤٩هـ .

٦ - الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، ١٩٨٢م .

٧ - الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، تحقيق موسى بناي العليلي ، بغداد ، بدون تاريخ .

٨ - الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، تحقيق د. مازن المبارك ، بيروت، ١٩٨٦م.

٩ - البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، الرياض بدون تاريخ .

١٠ - البرهان في علوم القرآن للزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، بدون تاريخ .

١١ - تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ، القاهرة ١٣٠٦هـ .

١٢ - التبصرة والتذكرة للصيمري ، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى ، دمشق ، ١٩٨٢م .

١٣ - ترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفاضل الخوارزمي ، تحقيق عادل محسن العميري ، مكة المكرمة ، ١٩٩١م .

١٤ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون ، القاهرة ، ١٩٩٠م .

١٥ - التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، القاهرة بدون تاريخ .

١٦ - التطبيق الصرفي للدكتور عبده الراجحي ، بيروت ، ١٩٨٤م .

١٧ - التطور اللغوي ، مظاهره وعلله وقوانينه ، للدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة ، ١٩٨٣م .

١٨ - التكملة لأبي علي الفارسي ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، بغداد ، ١٩٨١م.

١٩ - جامع البيان في تفسير القرآن للطبري – بيروت ١٩٧٨م

٢٠ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، بيروت ، ١٩٩٦م .

٢١ - حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، القاهرة ، بدون .

٢٢ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ، ١٩٧٩م .

٢٣ - الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد على النجار ، بيروت بدون تاريخ .

٢٤ - الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، الكويت ، ١٩٨٣م .

٢٥ - درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ، بغداد ، بدون تاريخ .

٢٦ - ديوان الحطيئة بشرح السكري ، بيروت ، بدون تاريخ .

٢٧ - ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق عباس عبد الساتر، بيروت ، ١٩٨٦م.

٢٨ - شرح الألفية لابن عقيل ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، ١٩٨٠م .

٢٩ - شرح الألفية لابن الناظم ، تحقيق عبد الحميد السيد ، بيروت، بدون تاريخ.

٣٠ - شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون ، القاهرة ١٩٩٠م .

٣١ - شرح الجمل لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق د. صاحب أبو جناح ، القاهرة، بدون تاريخ .

٣٢ - شرح ديوان امرئ القيس ، للدكتور حسن السندوبي ، بيروت ، ١٩٨٢م .

٣٣ - شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون ، القاهرة ، ١٩٦٨م .

٣٤ - شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، تحقيق د. حنا نصر الحتي ، بيروت ، ١٩٩٢م .

٣٥ - شرح ديوان الفرزدق ، تحقيق إيليا حاوي ، بيروت ، ١٩٨٣م .

٣٦ - شرح الشافية للرضي ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، بيروت ١٩٧٥م .

٣٧ - شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد القاهرة ، بدون تاريخ .

٣٨ - شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، القاهرة ، ١٣٥٨هـ .

٣٩ - شرح الكافية للرضي ، تحقيق يوسف حسن عمر ، بيروت ، بدون تاريخ .

٤٠ - شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي ، مكة المكرمة ، بدون تاريخ .

٤١ - شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، تحقيق د. رمضان عبد التواب وآخرين ، القاهرة ١٩٩٠م .

٤٢ - شرح المفصل لابن يعيش ، بيروت بدون تاريخ .

٤٣ - شعر زيد الخيل الطائي ، جمع ودراسة وتحقيق د. أحمد مختار البرزة ، بيروت ١٩٨٨م .

٤٤ - شعر النابغة الجعدي ، جمعه وشرحه عبد العزيز رباح ، بغداد بدون تاريخ

٤٥ - الصاحبي لابن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، القاهرة ، ١٩٧٧م.

٤٦ - الصحاح للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت ، ١٩٧٩م .

٤٧ - الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق محمد المختار العبيدي، تونس ، ١٩٩٦م .

٤٨ - الكتاب لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، ١٩٧٧م .

٤٩ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري ، القاهرة ، ١٣١٩هـ

٥٠ - كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة ، تحقيق د. هادي عطية مطر بغداد ١٩٨٤م .

٥١ - اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ، تحقيق د. عبد الإله نبهان، بيروت ، ٢٠٠١م .

٥٢ - لسان العرب لابن منظور ، بيروت بدون تاريخ .

٥٣ - ليس في كلام العرب لابن خالويه ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، مكة المكرمة ، ١٩٧٩م .

٥٤ - ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ، تحقيق د. هدى قراعة ، القاهرة ، ١٩٧١م .

٥٥ - مجاز القرآن لأبي عبيدة ، تحقيق محمد فؤاد سركين ، القاهرة ، ١٩٨٨م .

٥٦ - المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ، تحقيق على النجدي وآخرين ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ .

٥٧ - المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي ، تحقيق المجلس العلمي بمكناس، ١٩٨٩م .

٥٨ - مختصر في شواء القرآن لابن خالويه ، عني بنشره برجشتراسر ، القاهرة ١٩٣٤م .

٥٩ - المخصص لابن سيده ، بيروت ، ١٩٧٨م .

٦٠ - المزهر في علوم اللغة للسيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، القاهرة ، بدون تاريخ .

٦١ - المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق محمد كامل بركات ، دمشق ، ١٩٨٠م .

٦٢ - معاني القرآن للأخفش ، تحقيق د. هدى قراعة ، القاهرة ١٩٩٠م .

٦٣ - معاني القرآن للفراء ، تحقيق د. محمد على النجار وأحمد يوسف نجاتي ، القاهرة بدون تاريخ .

٦٤ - معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق د. عبد الجليل شلبي ، بيروت ، ١٩٨٨م .

٦٥ - معجم التعريفات للجرجاني ، تحقيق محمد صديق المنشاوي ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .

٦٦ - معجم المصطلحات النحوية والصرفية د. محمد نجيب اللبدي ، بيروت ، ١٩٨٦م .

٦٧ - معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض ، د. محمد إبراهيم عبادة ، القاهرة بدون تاريخ .

٦٨ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، ١٩٨٧م .

٦٩ - المفصل في علم العربية للزمخشري ، بيروت بدون تاريخ .

٧٠ - المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، بغداد ١٩٨٢م .

٧١ - المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٩٧٩م .

٧٢ - الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، بيروت ١٩٩٦م.

٧٣ - المنصف لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين ، القاهرة ١٩٥٤م .

٧٤ - نتائج الفكر للسهيلي ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، مكة المكرمة ، ١٩٨٤م.

٧٥ - النحو الوافي لعباس حسن ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .

٧٦ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، القاهرة ، ٢٠٠١م .